

## التحليل المكاني للخصائص الاقتصادية لقوة العمل للإناث السعوديات في المناطق الإدارية

## Spatial Analysis of the Economic Characteristics of the Saudi Female Labor Force in Administrative Regions

إعداد: الباحثة/ لطيفة سالم علي الحربي

دكتوراه في الفلسفة في الجغرافيا البشرية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: [latifahalharbi417@gmail.com](mailto:latifahalharbi417@gmail.com)

## الملخص

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية من العناصر المهمة في دراسة التركيب الاقتصادي؛ حيث تفيد دراسته في تحديد ملامح النشاط الاقتصادي، كما تعد ركيزة أساسية لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة. ولمعرفة الخصائص الاقتصادية لقوة العمل للإناث السعوديات هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنماط التوزيع المكاني لقوة العمل للإناث السعوديات في مناطق المملكة حسب النشاط الاقتصادي والحالة العملية والتركيب المهني. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وقد بلغ حجم العينة 9634 من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر)، واختيرت العينة في المناطق الإدارية بطريقة معادلة ستيفن ثامبسون، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات كالنسب المئوية والمتوسطات، والمعدلات، ومعاملات الارتباط وبعض المقاييس الإحصائية المكانية مثل: مقياس جيبس ومارتن لقياس التنوع.

وبيّنت نتائج الدراسة أنّ العاملات السعوديات شكلن ما نسبته 46.3%، أمّا العاطلات فوصلت نسبتهن إلى 53.7% من إجمالي أفراد العينة. وتوصلت الدراسة إلى أنّ أكثر من ثلثي العينة بما نسبته 67.9% من الإناث السعوديات العاملات يعملن بالنشاط التعليمي والصحي. كما تبين تركيز العاملات من الإناث السعوديات حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية في قطاع الأنشطة الثلاثية أو الخدمية؛ حيث بلغت نسبة المشتغلات في هذا القطاع 98.5% من إجمالي عينة الدراسة، وغالبية الإناث السعوديات يعملن في القطاع الحكومي والخاص وتنوعها في مناطق المملكة كافة، والعمل على زيادة المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في القطاعات الاقتصادية التي تنخفض فيها معدلات المشاركة، وذلك عن طريق التخطيط لاستقطابهن للعمل في هذه القطاعات ومواجهة المعوقات والمشكلات التي تمنع التحاقهن في هذه النشاطات.

**الكلمات المفتاحية:** تحليل أنماط التوزيع المكاني لقوة العمل للإناث السعوديات، التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية، التركيب المهني، الحالة العملية، مستوى الدخل.

## Spatial Analysis of the Economic Characteristics of the Saudi Female Labor Force in Administrative Regions

By: Latifah Salem Ali Al-Harbi

Doctor of philosophy in Human Geography, Qassim University, Saudi Arabia.

### Abstract

The study of economic characteristics is one of the important elements in the study of economic structure. Its study serves to determine the features of economic activity, and it is a key pillar for the development of future plans, whether in economic development projects or in the fields of public services. In order to identify the economic characteristics of the Saudi female labor force, this study aimed to analyze the spatial distribution patterns of the Saudi female labor force in the regions according to economic activity, employment status, and occupational composition. The study relied on the questionnaire as a tool for collecting information. The sample size was 9634 Saudi females (15 years and older), and the sample was selected in the administrative regions using the Stephen Thompson formula. The study employed some statistical methods to analyze the data, such as percentages, means, rates, correlation coefficients and some spatial statistical metrics such as Gibbs and Martin's diversity scale. The results of the study showed that Saudi female workers accounted for 46.3%, while unemployed females accounted for 53.7% of the total sample. The study found that more than two-thirds of the sample (67.9%) of Saudi female workers, work in the educational and health activities sector. The study also found that Saudi female workers are concentrated according to the tripartite classification of economic activities in the tertiary or service activities sector. The proportion of women employed in this sector was 98.5% of the total study sample. The majority of Saudi females work in the public sector at 76.1%. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the expansion of job opportunities in the public and private sectors and diversifying them in all regions of the country; increasing the Saudi females' economic participation (15 years and older) in economic sectors where participation rates are low, by planning to recruit them in these sectors and confronting the obstacles and problems that prevent their enrollment in these activities.

**Keywords:** Analyzing the spatial distribution patterns of the Saudi female labor force, tripartite classification of economic activities, occupational composition, employment status, income level.

## 1. المقدمة:

تعدُّ دراسة الخصائص الاقتصادية من العناصر المهمة في دراسة التركيب الاقتصادي؛ حيث تفيد دراستها في تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره، وتُركز الدراسة الحالية على فئة السكان (الإناث) في سن قوة العمل؛ وتشمل قوة العمل في هذه الدراسة الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر، ويبدلن جهدًا جسمانيًا أو ذهنيًا لإنتاج السلع الاقتصادية أو الخدمات. كما تشمل العاطلات وهن القادرات على العمل والراغبات فيه ويبحثن عنه؛ ولكن لا يجدن العمل رغم رغبتهن فيه وبحثن عنه. ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ مجتمعٍ حريصٍ على التطور والتقدم لابد أن يهتم بهذا الجانب، وبناءً على ذلك تُظهر الدول والمنظمات الدولية اهتمامًا جليًا بتمكين المرأة لكونها نصف المجتمع وقوة لا بد أن يستفاد منها، ويكفل حقها بالمشاركة الاقتصادية بصورة متساوية مع الرجل (التميمي وآخرون، 2016م، ص 215)؛ لذلك اختصَّ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015م بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN,2015,p4)؛ حيث يُشكِّل العمل عاملاً مهمًا في تقدم المجتمعات ورفيها، وتعدُّ مسألة عمل المرأة من المسائل الحيوية، بوصفها عنصرًا إنتاجيًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونجد أنَّ خطط التنمية في المملكة العربية السعودية أولت منذ البداية أهمية كبيرة لتنمية الإنسان وتحقيق طموحاته وتلبية حاجاته وتحسين مستوى معيشتها، وتهدف خطة التنمية التاسعة والعاشر إلى زيادة معدل المشاركة في قوة العمل الوطنية بوجه عام، ومعدل مشاركة الإناث السعوديات بوجه خاص؛ لرفع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2012-2015م، ص 13-16). ثم جاءت رؤية المملكة 2030؛ حيث إنَّ من ضمن أهدافها زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وذلك من خلال زيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي هذه الدراسة لتركز على دراسة الخصائص الاقتصادية لقوة العمل للإناث السعوديات.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

في ضوء ما مرَّت به المملكة العربية السعودية نجد أنَّ المجتمع السعودي حظي بتغيرات كبيرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسكانية؛ حيث أولت خطط التنمية ورؤية المملكة 2030 م اهتمامًا كبيرًا بتمكين الإناث السعوديات اجتماعيًا واقتصاديًا، وذلك بتوسيع مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة، ونجد أنَّ الإناث السعوديات يمثلن ما يقارب نصف المجتمع، فنتيجة تعداد السكان السعوديين تُشير إلى وجود شبه توازن بين الذكور والإناث، إذ تصل نسبة الإناث إلى 49.8% من إجمالي السكان السعوديين (الهيئة العامة للإحصاء، 2022م)، وفي الوقت نفسه، تشير إحصاءات القوى العاملة إلى أنَّ نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في عام 2019 م بلغت 23.2%، وفي عام 2022م وصلت إلى 27.2% أمَّا معدل البطالة للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) فقد وصلت إلى 30.8% (الهيئة العامة للإحصاء، 2019م) ثم انخفض في عام 2023م إلى 16.3% (الهيئة العامة للإحصاء، 2023م) ومن الملاحظ أنَّ نسبة القوى العاملة النسائية إلى إجمالي قوة العمل السعودية لم تتغير كثيرًا في البداية؛ إذ ارتفعت من 15% عام 1999 إلى 17% في عام 2009م حتى وصلت إلى 23% في عام 2019، (الهيئة العامة للإحصاء، 1999، 2009، 2019م). ولا تزال هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها بمثيلاتها في أغلب دول الخليج العربي مثل: الإمارات بنسبة 52%، والكويت بنسبة 50%، والبحرين بنسبة 45%، أمَّا دول العالم فبلغ معدل مشاركة المرأة الاقتصادية قُرابة 47.3% (البنك الدولي، 2019م). وبناءً على ذلك فقد بات من المهم فهم قوة العمل للإناث السعوديات في مناطق المملكة الإدارية ومعرفة حجمها وتوزيعها حسب الخصائص الاقتصادية، وإبراز التباينات المكانية بين المناطق الإدارية في الخصائص الاقتصادية، وخصوصًا مع توافر بيانات حديثة.

وفي ظل التغيرات الكبيرة والسريعة التي يشهدها الوضع السكاني والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية. لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما الخصائص الاقتصادية لقوة العمل للإناث السعوديات في مناطق المملكة من حيث:

- توزيع قوة العمل للإناث السعوديات حسب أقسام النشاط الاقتصادي
- توزيع قوة العمل للإناث السعوديات حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية.
- التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات.
- مستوى الدخل
- الحالة العملية لقوة العمل للإناث السعوديات

### 2.1. أهداف الدراسة:-

- التعرف على توزيع قوة العمل للإناث السعوديات حسب أقسام النشاط الاقتصادي
- الكشف عن توزيع قوة العمل للإناث السعوديات حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية.
- ما هو التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات.
- التعرف على مستوى الدخل
- ما هي الحالة العملية لقوة العمل للإناث السعوديات
- معرفة أسباب عدم البحث عن العمل وطرق الحصول عليه

### 3.1. حدود الدراسة:

تتمثل في المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية، حيث قُسمت المملكة إلى (13) منطقة إدارية كما في الشكل رقم (1)، وهي: (منطقة مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والقصيم، والمنطقة الشرقية، وعسير، وتبوك، وحائل، ومنطقة الحدود الشمالية، وجازان، ونجران، ومنطقة الباحة، والجوف)، وتنقسم المنطقة إلى عددٍ من المحافظات يختلف عددها من منطقة إلى أخرى، وتنقسم المحافظة إلى مراكز ترتبط إدارياً بالمحافظة أو الإمارة. وصل إجمالي عدد سكان المملكة العربية السعودية حسب نتائج التعداد السكاني في عام 2022م إلى (32.175.224) نسمة. وبلغ عدد الإناث السعوديات (9.358.131) من إجمالي سكان المملكة. (الهيئة العامة للإحصاء، 2022م).



شكل رقم (1) المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على خريطة المملكة من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية لعام 2019م.

## 2. الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع قوة العمل للإناث، فهناك دراسات نظرية ودراسات ميدانية تطبيقية، واهتمت العديد من العلوم مثل: الجغرافيا والديموغرافيا والاجتماع والاقتصاد والتخطيط الإقليمي بدراسة ذلك. ونجد أن الموضوع حظي بدراساتٍ سواء على مستوى العالم أو على مستوى الدول أو المناطق الإدارية المختلفة، لذلك يصعب حصرها هنا؛ ولكن سيتم التركيز على بعض من الدراسات السابقة المتعلقة بالقوى العاملة والبطالة ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث؛ لذلك ستركز هذه الدراسة على إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وإيضاح ما هدفت إليه.

## 1.1. الدراسات غير العربية:

- دراسة سورجيت (Surjit) (2012م) تناولت مشاركة الإناث في القوى العاملة في الهند، وركزت على العوامل المؤثرة في معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، وركزت على بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للقوى العاملة ومنها التعليم والزواج وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ازدياد حجم القوى العاملة في المناطق الحضرية من 11% في أوائل الثمانينات الميلادية إلى 36% في عام 2011م، وتبين أن المستوى التعليمي للإناث له تأثير إيجابي في معدل المشاركة في القوى العاملة، كما اتضح أن هناك فرق بين معدلات الأجور بين الإناث والذكور إذا تحصل الإناث على حوالي 55% من معدلات الأجور المرصودة للذكور. كما أشارت الدراسة إلى أن الإناث تميل إلى عدم العمل إذا تزوجن ممن كان يمتلك مستوى تعليمي عالي؛ حيث إنه يحصل على دخل عالي. واتضح أن غالبية الإناث في المناطق الريفية تعمل بدون أجرٍ إما بمزارع أو محلات العائلة. وما زالت معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في الهند منخفضة يجب أن ترتفع من 35% إلى 50% في العقد المقبل.

- دراسة تسنيم، حسين، إنعام (Tasnim, Hossain, Enam) (2017م) عن التوازن بين العمل والحياة ودراسة الواقع للمرأة العاملة في بنجلاديش، وركزت هذه الدراسة على الإناث العاملات في بنجلاديش في قطاعات مختلفة ومتنوعة، بهدف معرفة الصعوبات التي تواجهها المرأة في العمل، واعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة كأداة لجمع البيانات، وشكلت عينة الدراسة 40 عاملة تتراوح أعمارهن في الفئة العمرية ما بين 24-37 سنة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن المرأة العاملة في بنجلاديش تواجه صعوبة في الحفاظ على التوازن بين عملها وحياتها، مما يؤدي لفقدانها لعملها في وقت قصير وانضمامها إلى العاطلات عن العمل، وذلك يرجع لساعات العمل الطويلة؛ حيث أشارت 52.2% من العاملات أنها تعمل من 8-9 ساعات في اليوم و35% يعملن 10 ساعات في اليوم، وأيضاً بسبب أعباء العمل الزائدة والفرق في مستوى الأجور بين الإناث والذكور، إضافة إلى عدم تمكين المرأة العاملة من تولي مراكز إشرافية أو قيادية في مكان العمل.

## 2.2. الدراسات العربية:

قامت القيسي (2010م) بدراسة القوى العاملة الأنثوية في قضاء الرصافة في العراق وفق وحداتها الإدارية من حيث خصائصها الجغرافية والديموغرافية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية وتركيبها، كذلك دوافع دخولها ميدان العمل وأهم العوامل المؤثرة في ذلك. وعمدت إلى الكشف عن مدى التباين المكاني للقوى العاملة الأنثوية على أساس حجمها واتجاهات تغييرها المكاني، واعتمدت الباحثة على بيانات تعدادي 1987 و1997م. وتم الاعتماد على الدراسة الميدانية (الاستبانة) لإظهار دوافع الإناث للعمل. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها وجود تباين في توزيع القوى العاملة الأنثوية على الوحدات الإدارية في القضاء، ونجد أن نسبة القوى العاملة الأنثوية في النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات لقضاء الرصافة وصلت إلى 67%. واتضح أن الدافع الاقتصادي كان أهم دافع لدخول الإناث ميدان العمل مقارنة بالدوافع

ونجد أن دراسة البلاسي (2016م) عن الإناث العاملات في محافظة الدقهلية، وهدفت إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لقوة العمل من الإناث في المحافظة، فضلاً عن التعرف على حجم نمو القوى العاملة للإناث في محافظة الدقهلية، والكشف عن الآثار المترتبة على ضعف المشاركة الاقتصادية للإناث. واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع المادة العلمية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تضاعف حجم القوى العاملة من الإناث من 99 ألف إلى 240 ألف أنثى عاملة خلال الفترة من 1986م إلى 2006م، أكدت الدراسة على احتلال نشاط الخدمات المرتبة الأولى من الأنشطة الاقتصادية فقد استحوذ على 50% من إجمالي الإناث المشتغلات على مستوى المحافظة. وكشفت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين النشاط الاقتصادي والحالة التعليمية للإناث. واتضح انخفاض معدلات البطالة للإناث من 26.7% إلى 20.9% خلال الفترة 1996-2006م.

وهدفت دراسة عزاز (2017م) إلى التعرف على الحالة العملية للمرأة العمالية، وعلى القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها المرأة قطاع (حكومي، خاص، عائلي). واعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعدادات السكانية في سلطنة عمان لعام 2003م و2010م، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها الزيادة في عدد الإناث العماليات المشتغلات بين تعدادي عام 2003م و2010م حيث بلغ مقدار الزيادة 74.9%، بمتوسط زيادة سنوية قدرت بـ 10.7%، وهذا يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني 5.2%، ويتفوق على مقدار الزيادة بالنسبة للذكور 4.1% في نفس الفترة.

بينما دراسة الكعبي والأميري (2018م) ركزت على البطالة في العراق لفئة سن الشباب من حيث التفاوت والتباين المكاني واهتمت بدراسة معدلات البطالة بين الشباب، والتعرف على السمات الديموغرافية والاجتماعية للمتطلين والمشكلات التي تواجه المتطلين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنه بلغ حجم الشباب العاطلين عن العمل بعمر (15-29) سنة للعام 2016م بنسبة قدرها 20.4%، وتباينت معدلاتهم جغرافياً حسب المحافظات، إذ بلغت أعلى معدلاتها في جنوب العراق في محافظات (ذي قار، وميسان) والتي كانت نسبة كلٍ منهما على التوالي 34.8 – 29.2% من مجموع الشباب. وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لفئة الشباب 36.6% في عموم العراق. وأظهرت الدراسة أن المحافظات التي ترتفع فيها معدلات بطالة الشباب، ترتفع فيها معدلات الأمية وهو ما تبين في محافظات جنوب العراق في (المتني، وذي قار) التي بلغ معدل الأمية بين فئة الشباب في كلٍ منهما 23.5 – 10.3%، أما العلاقات المكانية للبطالة فقد تمثلت في قيم الارتباط البسيط بيرسون والتي تبين من خلالها التأثير الطردي لمتغيرات (حجم النشاط الاقتصادي للشباب، الأمية، العزوبية، الزواج، السكان الحضر، حجم السكان الشباب الكلي في العراق) والتي تبين أن بطالة الشباب ترتفع كلما ارتفع معدلات المتغيرات المذكورة بينهم.

### 3.2. الدراسات المحليّة في المملكة العربية السعودية:

-دراسة الخريف (2000م-أ) فقد اهتمت بفهم الأبعاد المكانية والكشف عن التباين الجغرافي لمعدلات النشاط والمشاركة في قوة العمل، مع محاولة التعرف على العوامل المفسرة لهذا التباين، إلى جانب إبراز معدلات النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة وفي مناطقها الإدارية المختلفة. اعتمدت الدراسة في بياناتها على نتائج التعداد العام للسكان والمسكن في عام 1992م. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة منها: انخفاض معدل النشاط الخام للسكان السعوديين بوجه عام في عام 1992م بنسبة 19%، وللإناث بوجه خاص، إذ وصلت نسبتها إلى 3% من إجمالي الإناث السعوديات، واتضح وجود تباين مكاني ملحوظ بين المناطق الإدارية في معدلات المشاركة سواء الإجمالي للقوى العاملة أو السعوديين أو غير السعوديين وسواء الذكور أو الإناث، فترتفع معدلات المشاركة في ثلاث مناطق إدارية وهي: الرياض والشرقية ومكة المكرمة، وتنخفض في مناطق الباحة وجازان

وحائل ونجران. وأظهرت الدراسة وجود ارتباط بين هذه المعدلات من ناحية، وبين العديد من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك بيّنت نتائج الدراسة أنّ نسبة النوع ونسبة السكان غير السعوديين والعمر الوسيط من أهم المتغيرات التي تفسر التباين المكاني لمعدلات المشاركة في قوة العمل.

- تناولت دراسة الخريف (2000م- ب) القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وهدفت إلى التعرف على السمات الرئيسية للقوى العاملة في المملكة، والكشف عن توزيعها الجغرافي وتحديد أبرز التغيرات التي طرأت على خصائص القوى العاملة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تباين التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في المملكة وبلغ نمو القوى العاملة 6% سنويًا خلال الفترة من 1394-1413هـ، ويرتفع معدل نمو العمالة الوافدة إلى 11%، في حين ينخفض معدل نمو العمالة السعودية إلى 2.7%، وتصل نسبة العمالة النسائية حوالي 9% من إجمالي القوى العاملة السعودية. كما شهدت تغيرات كبيرة في التركيب المهني والاقتصادي؛ حيث نال قطاع الخدمات المرتبة الأولى بين الأنشطة الاقتصادية بنسبة 70% من إجمالي العمالة الوطنية. وتتركز القوى العاملة في ثلاث مناطق رئيسة وهي الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية بنسبة 80% من إجمالي القوى العاملة في المملكة.

- دراسة الجاسر (2003م) عن القوى العاملة النسائية في المملكة العربية السعودية وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الإناث السعوديات في القوى العاملة، والكشف عن التباين المكاني لتوزيع القوى البشرية النسائية العاملة على مستوى المناطق الإدارية، ومعرفة الخصائص الاقتصادية. واعتمدت الدراسة في بياناتها على بصورة أساسية على بيانات تعداد السكان لعامي 1974م و1992م، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن توفير التعليم للإناث أسهم في إكساب المرأة كفاءة وتأهيلاً ساعدها على احتلال مواقع متقدمة داخل مجتمعها، وأصبحت مشاركتها في القوى العاملة حقيقة ملموسة.

- تناولت الدوسري (2004م) إسهام الإناث السعوديات في قوة العمل؛ حيث اهتمت في حجم مشاركة الإناث السعوديات (12 سنة فأكثر) في قوة العمل، وتقييم هذه المشاركة نسبة إلى حجمهن من جملة السكان، ومن جملة القوة البشرية في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى دراسة السمات الديموغرافية والاجتماعية للإناث العاملات معتمدة بصورة أساسية على بيانات تعداد السكان لعامي 1974م و1992م، وقد كشفت الدراسة عن انخفاض إسهام الإناث السعوديات في قوة العمل البشرية الوطنية.

- تشير دراسة القحطاني (2005م) إلى البطالة في المملكة العربية السعودية: أبعادها المكانية وملاحمها الديموغرافية والاجتماعية، حيث أبرزت معدلات البطالة على مستوى المناطق الإدارية وتباينها المكاني، وبيّنت الملامح العامة لتوزيع القوى العاملة السعودية والوافدة، وسعت إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أنماط التباين المكاني، بالإضافة إلى التعرف على أهم السمات الديموغرافية والاجتماعية للقوى العاملة المتعطلة وتبايناتها المكانية. واعتمدت الدراسة في بياناتها على بيانات تعداد السكان لعام (1992م)، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها انخفاض نسبة مساهمة العمالة السعودية في سوق العمل من 85.3% في عام 1390هـ إلى 44.2% في عام 1420هـ.

- دراسة الحربي والخريف (2014م) وهدفت إلى التعرف على معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية وتطورها زمنيًا، وإبراز تباينها المكاني بين المناطق الإدارية، والتعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للقوى العاملة المتعطلة، واعتمدت الدراسة على بيانات مسح القوى العاملة لأعوام متعددة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ارتفاع معدل البطالة إلى 12.2% من إجمالي القوة العاملة السعودية، ووصلت نسبة العاطلات عن العمل من الإناث إلى 34% في عام 2012م. وبيّنت الدراسة أنّ نسبة المتعطلين للفئات العمرية من (20-29 سنة) تصل إلى 70% من إجمالي المتعطلين السعوديين.

واتضح ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقابل الذكور ولاسيما بين المتعلمات الحاملات للشهادات الجامعية بنسبة 72%. وأشارت الدراسة إلى تفاوت معدلات البطالة في مناطق المملكة؛ حيث وصلت إلى أعلاها في منطقة الجوف بنسبة 28% وأقلها في مدينة الرياض بنسبة 8%، وكشفت الدراسة أن معدلات البطالة للإناث تتجاوز نصف القوى العاملة في منطقتي الجوف بنسبة 56% والحدود الشمالية بنسبة 52%، كما ترتفع في الباحة 42% وجازان إلى 41%، ولا تنخفض عن ربع القوى العاملة النسائية في بقية مناطق المملكة الإدارية.

- دراسة الخريف وآخرون (2016م) هدفت إلى التعرف على حجم القوة العاملة النسائية السعودية، ومعدلات نموها وتعطلها مع تحديد معدلات مشاركتها في قوة العمل، وإبراز تباينها المكاني على مستوى المناطق الإدارية. واعتمدت الدراسة في بياناتها على مسوحات القوى العاملة لعام 1999 و2009 و2015م. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها تضاعف حجم القوى العاملة النسائية من 15% عام 1999م إلى 22% في عام 2015م، وأشارت النتائج إلى أن النمو السكاني كان السبب الرئيس في نمو قوة العمل النسائية في المدة 1999-2009م، في حين أسهمت الزيادة في معدلات المشاركة بدرجة أكبر في نمو قوة العمل النسائية في الفترة من 2009-2015م، وتركز 62% من العاملات السعوديات في ثلاث مناطق إدارية هي: الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية. وتبين ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات في الفئات العمرية بين (25-45) سنة، وانخفاضها النسبي في الفئات العمرية أقل من 25 سنة. كما تضاعف معدل البطالة بين النساء السعوديات من 16% في عام 1999م إلى 33% في 2015م، ومن الملاحظ أن المناطق التي شهدت ارتفاعاً في معدلات مشاركتها الاقتصادية هي نفسها المناطق التي ارتفعت بها معدلات البطالة.

- تناولت دراسة شلضم (2016م) تطور الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة السعودية، ومعرفة اتجاهات نموها وتحليل أنماطها، والتعرف على متطلبات التخطيط للقوى العاملة السعودية ومعرفة العوامل التي تؤثر في مستقبل القوى العاملة، وما هي التوقعات المستقبلية لحجم قوة العمل الوطنية وكيفية تخطيطها. اعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات السكانية 1413-1431هـ ومسح القوى العاملة 1434هـ. وقد أظهرت النتائج تزايد حجم القوى العاملة السعودية تزايداً كبيراً بين عامي 1413-1434هـ؛ حيث ارتفع عدد المشتغلين السعوديين بالمقارنة بالمشتغلات السعوديات في عام 1434هـ ارتفاعاً كبيراً، إذ بلغ نحو 4 ملايين للذكور مقابل 0.7 مليون للإناث. كما ارتفع معدل البطالة بين الإناث السعوديات مقارنة بالذكور السعوديين؛ حيث وصلت إلى 361 ألفاً للإناث مقابل 261 ألفاً للذكور، وتتركز نسبة المتعطلين السعوديين بالنوعين في الفئات العمرية بين 20-30 سنة، وتمثل الإناث 73.5% من إجمالي المتعطلات السعوديات في المملكة.

- وتُعنى دراسة الحربي (2016م) بالتعرف على أسباب البطالة بالمملكة العربية السعودية من واقع المسح الميداني للعاطلين عن العمل في مدينة الرياض، إلى جانب خصائصها وآثارها، وذلك حسب وجهات نظر المتعطلين رجالاً ونساءً الذين اشتملت عليهم الدراسة الميدانية. وقد اعتمدت الدراسة بصورة رئيسة على بيانات عينة من المتعطلين المراجعين لمكتب العمل بالرياض في عام 1432-1433هـ؛ للتعرف على أسباب وآثار مشكلة البطالة. وكشفت نتائج الدراسة أن أهم أسباب البطالة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر المتعطلين في مدينة الرياض هي عدم توافر فرص عمل كافية؛ حيث بلغت النسبة نحو 26% يليها المحسوبية والواسطة بنسبة 22%، وشرط الخبرة بنسبة 18%. وأوضحت الدراسة بعض الآثار المترتبة على البطالة من وجهة نظر المتعطلين، منها عدم الشعور بالاستقلال الذاتي بالمرتبة الأولى من بين الآثار المترتبة على البطالة بنسبة 19%، ثم انحراف أحد أفراد الأسرة ب 18%، وثالثاً الفقر بنسبة 13%.

- تناولت دراسة الهاجري (2018م) القوى العاملة السعودية في المنطقة الشرقية حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على التباين المكاني لتوزيع القوى العاملة السعودية، ودراسة الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة السعودية في المنطقة ومعرفة معدلات البطالة في المنطقة الشرقية، وسعت الدراسة لوضع تصور لمستقبل القوى العاملة في المنطقة الشرقية. اعتمدت الدراسة في بياناتها على التعدادات السكانية لعام 1425هـ-1431هـ (2004-2010م). توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: تركز ثلثي القوى البشرية العاملة في المنطقة في ثلاث محافظات (الدمام والأحساء والقطيف)، ونلاحظ انخفاض نسبة الإناث داخل قوة العمل بنسبة 20% مقابل 80% للذكور، وكما نجد أن 90% من قوة العمل السعودية في المنطقة الشرقية حسب الحالة العملية يعملون بأجر. ونجد أن 70% من القوى العاملة بالمنطقة يتركزون في خمسة أنشطة اقتصادية وهي التعليم والصحة والتعدين والتجارة والإدارة العامة والدفاع.

### 3. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتفسير وتحليل الخصائص الاقتصادية لقوة العمل للإناث السعوديات في مناطق المملكة العربية السعودية، كما استفادت الدراسة من منهج التحليل المكاني، الذي يهدف إلى دراسة انتشار الظاهرة بالمكان، مع التركيز على إبراز الاختلافات المكانية والتنظيم المكاني للظاهرة في الحيز الجغرافي للمكان.

### 1.1. أساليب الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت الدراسة على عددٍ من الأساليب الإحصائية المختلفة في إبراز البيانات وتحليلها مثل: النسب المئوية والمتوسطات، والمعدلات، ومعاملات الارتباط. وذلك لإبراز وفهم التباينات الزمانية والمكانية للظاهرة محل الدراسة، حيث تمت الاستعانة ببرنامج (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية؛ لتحليل بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

كما استخدمت الدراسة المؤشرات المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي منها:

- معدل النشاط الاقتصادي الخام ويحسب باستخدام الصيغة الآتية:

$$\text{معدل النشاط الخام} = \frac{\text{عدد أفراد قوة العمل}}{100 \times \text{إجمالي السكان}}$$

- معدل المشاركة في قوة العمل ويمكن حساب هذا المعدل بالطريقة الآتية:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{عدد أفراد قوة العمل}}{100 \times \text{السكان في سن العمل (15-59 سنة)}}$$

- معدل البطالة أو التعطل ويحسب على النحو الآتي:

$$\text{معدل التعطل (البطالة)} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{100 \times \text{إجمالي عدد أفراد قوة العمل}}$$

(الخریف، 2008م، ص295، 297، 299).

واستعانته الدراسة ببعض المقاييس المكانية ومنها:

- مقياس جيبس ومارتن لقياس التنوع: The Gibbs-Martin index of Diversification

يوضح مقياس جيبس ومارتن درجة التنوع في توزيع الظواهر، وخصوصًا السكانية والاقتصادية منها، وقد استخدمه كلٌّ من جيبس ومارتن عام 1962 م لأول مرة في دراسة مدى التنوع في توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت قوة العمل في منطقة ما تتركز في نشاط واحد كانت نتيجة تطبيق المقياس تساوي صفرًا، ثم تبدأ في الارتفاع مع ممارسة قوة العمل لأكثر من نشاط حتى تصل إلى الواحد الصحيح في حالة التوزيع المتساوي لقوة العمل على كلِّ الأنشطة الاقتصادية في المنطقة أو المدينة، ويعني ذلك أنَّ التنوع يزداد كلما اقتربت القيمة من الواحد صحيح.

ويحسب هذا المقياس بهذه الطريقة:

$$\text{مؤشر جيبس ومارتن للتنوع} = 1 - \frac{\text{مج س}^2}{2(\text{مج س})}$$

حيث (س) تشير إلى عدد العاملين في كلِّ قسمٍ من أقسام النشاط الاقتصادي (إبراهيم، 1999، ص 144).

### 2.3. مصادر بيانات الدراسة:

#### 1- الاستبانة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المادة العلمية التي تتطلبها هذه الدراسة؛ للحصول على البيانات المرتبطة بقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر).

عَيَّنة الدراسة:

المجتمع المستهدف من الدراسة يتمثل في النساء السعوديات في سنِّ العمل (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة الإدارية الثلاثة عشرة (منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم، والمنطقة الشرقية، وعسير، ومنطقة تبوك، وحائل، والحدود الشمالية، ونجران، وجازان، ومنطقة الباحة، والجوف)، وتم اتباع أسلوب العَيَّنة العشوائية الطبقية في جمع البيانات؛ حيث يشمل مجتمع الدراسة الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) العاملات والعاطلات؛ حيث تمثل هذه العَيَّنة جزءًا من المجتمع الأصلي للدراسة.

#### حجم العَيَّنة:

نظرًا لعدم وجود بيانات إحصائية تفصيلية للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة الإدارية، تم اللجوء إلى الكتاب الإحصائي السنوي لعام (2018) م؛ حيث كان أحدث إصدار، وبحساب عدد النساء السعوديات (15 سنة فأكثر)، وبالتحديد الإناث السعوديات في سن العمل في الفئة العمرية (15-64 سنة) نجد أنَّ العدد وصل إلى 6.706.121 مليون نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2018م). وتم حساب العينة بمعادلة ستيفن تامبسون، وتبين أنَّ حجم العينة يصل إلى 9590 امرأة. (تمت زيادة العدد إلى 9634 امرأة، وهذه الزيادة في منطقتي القصيم وحائل بسبب تغير تقسيم المحافظات وزيادتها داخل هذه المناطق).

معادلة ستيفن تامبسون

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[ \left[ N - 1 \times \left( d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

$N =$  حجم المجتمع الأصلي (6.706.121).

$n =$  حجم العينة المحسوبة (9590).

$P =$  القيمة الاحتمالية = 50%.

$d =$  نسبة الخطأ وتساوي 0.01%.

$z =$  الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96.

(StevenThompson,2012, p:59-60).

- طريقة اختيار العينة من المناطق الإدارية:

بناءً على البيانات المتاحة لهذه الدراسة، فقد وُزعت العينة في المناطق الإدارية وفقاً لعدد النساء السعوديات 15 سنة فأكثر في كل منطقة، حسب ما تمثله كل منطقة من إجمالي نسبة الإناث السعوديات في الفئة العمرية (15- 64 سنة) في المملكة العربية السعودية، وبناءً على ما تقدّم جاء توزيع العينة بين مناطق الدراسة على النحو الآتي كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) توزيع العينة في المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

حجم العينة في كل منطقة	نسبة المنطقة **	عدد الإناث السعوديات *	المنطقة الإدارية
2110	21.9	1,474,599	الرياض
2177	22.6	1,525,309	مكة المكرمة
633	6.6	444,659	المدينة المنورة
500	5.2	327609	القصيم
1438	14.9	1008121	المنطقة الشرقية
911	9.5	636136	عسير
326	3.4	226286	تبوك
273	2.8	181714	حائل
134	1.4	93929	الحدود الشمالية
575	6	400449	جازان
202	2.1	137375	نجران
192	2	136537	الباحة
163	1.7	113398	الجوف
9634	100	6.706.121	الإجمالي

\*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2018م.

\*\*من حساب الباحثة

توزيع الاستبانة:

صُممت استبانة الدراسة كاستبانة إلكترونية على (Google Drive)، وذلك لاستهداف الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة الإدارية كافة، ونُشرت الاستبانة خلال الفترة الممتدة ما بين 2 أكتوبر 2020م حتى 28 يناير 2021م،

واختير هذا الوقت مع بداية رفع بعض الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا، والعودة للعمل وتواجد الأغلبية من الإناث السعوديات في المملكة وعدم السفر لأن السفر لم يتاح بشكل كامل خلال هذه الفترة. وتمت الإجابة على 10323 استبانة، أُسْتُبِعت الاستبانات غير المكتملة والتي لا تدخل ضمن العينة. وبذلك تم استرداد 9634 استبانة صحيحة صالحة للتحليل الإحصائي.

## 2- الاستفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء وتمثلت في:

- نتائج التعداد العام للسكان والمساكن من عام 1992م-2004م-2010م-2022م، إضافة إلى البيانات السكانية والمسوحات الديموغرافية من الهيئة العامة للإحصاء.
- بيانات مسح القوى العاملة التي تقوم به الهيئة العامة للإحصاء السعودية كل سنة من عام 1999م إلى عام 2022م؛ حيث تحتوي هذه المسوحات على بيانات تفصيلية لقوة العمل السعودية، مما يتيح المجال لقياس معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات ومعدلات التعطل والبطالة والتعرف على بعض الخصائص المرتبطة بالدراسة.

## 4. التحليل والمناقشة:

نجد أنّ التغيرات التي تطرأ وتحدث على النظام الاقتصادي، والسياسة الاقتصادية تنعكس على التوزيع الجغرافي والمكاني لقوة العمل النسائية، ولمعرفة حجم التباين في حالة قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر)، تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) إلى أنّ هناك اختلافات وتباينات في التوزيع بين مناطق المملكة، وبدراسة التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة والبالغة 9634 أنثى سعودية في سنّ العمل، اتضح أنّ عدد العاملات أو المشتغلات 4461 وبنسبة 46.3%، أمّا العاطلات فوصل عددهن إلى 5173 وبنسبة 53.7% من إجمالي أفراد العينة.

## 1.4. توزيع قوة العمل للإناث السعوديات حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

يقصد بالنشاط الاقتصادي المجال الذي يعمل به الفرد أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة، ويبين توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع (أبو عيانة، 1993م، ص 327)، وتعدّ مساهمة الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في النشاط الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في معدلات المشاركة الاقتصادية والمحددة لوضعها في المجتمع؛ لذلك من المهم التعرف على أبرز الأنشطة التي تعمل بها الإناث السعوديات في سنّ العمل.

## 1- توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة:

يتبين من الجدول رقم (2) بأنّ نصف عينة الدراسة 50.8% من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) يعملن بالنشاط التعليمي، يليها العاملات بالنشاط الطبي والصحي بنسبة 17.1% من إجمالي العينة المدروسة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ أعلى معدلات التوظيف للإناث السعوديات في الفترات السابقة كانت في المجال التعليمي والطبي والصحي، ثم العاملات بالنشاط التجاري بنسبة 9.9%، في حين بلغت نسبة العاملات بالنشاط الإداري والقطاع العام بالوزارات المختلفة ما نسبته 8.4%، أمّا العاملات بالنشاط التقني وأمن المعلومات فبلغت نسبتها 4.5%، ونجد أنّ العاملات بالأنشطة المالية والتمويل شكّلت ما نسبته 2%، في حين العاملات بالأنشطة الفنية والمهنية وصلت نسبتها إلى 1.4%، والعاملات بالأنشطة الأسر المنتجة بما نسبته 1.03%، أمّا العاملات بالنشاط الصناعي فتمتّلت ما نسبته 1.1%، والعاملات من الإناث السعوديات بالأنشطة العلمية والثقافية، والعاملات بالأنشطة المعلومات والاتصالات شكّلت ما نسبته 0.9% لكلٍ منهما.

ونلاحظ أنّ بقية الأنشطة الاقتصادية تنخفض فيها العاملات من الإناث السعوديات وتأتي بنسب منخفضة؛ إذ نجد أنّ العاملات

في الأنشطة السياحية وأنشطة الفنون والترفيه والتسلية بلغت النسبة 0.5% لكلٍ منهما. يليها العاملات بالأنشطة الزراعية والتشييد والبناء بنسبة لا تكاد تذكر 0.2%، وكذلك العاملات بنشاط التعدين بنسبة 0.04%، وغالبية العاملات في هذه الأنشطة العمل الذي تقوم به عمل إشرافي أو إداري أو تقني تابع لهذه الأنشطة.

جدول رقم (2) توزيع قوة العمل للإنثاء السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة حسب عينة الدراسة.

النسبة	العدد	النشاط الاقتصادي
0.2	9	زراعي
9.9	442	تجاري
1.1	51	صناعي
4.5	200	تقني
8.4	374	القطاع العام والإداري
1.4	63	فني
17.1	760	طبي/صحي
50.8	2266	تعليمي
0.5	24	سياحي
0.4	18	عقاري
0.1	8	النقل والتخزين
0.9	42	أنشطة علمية وثقافية
0.9	40	المعلومات والاتصالات
2	88	الأنشطة المالية والتمويل
0.04	2	التعدين
0.1	6	التشييد والبناء
0.5	22	الفنون والترفيه والتسلية
1.03	46	الأسر المنتجة
<b>100</b>	<b>4461</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

2- توزيع قوة العمل للإنثاء السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الأنشطة الاقتصادية في مناطق المملكة:

يتبين من نتائج الدراسة أن الأنشطة الاقتصادية للإنثاء السعوديات (15 سنة فأكثر) تركزت في نشاطي التعليم والصحة كأعلى النسب في كل مناطق المملكة، ثم يتباين التوزيع في الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق، وبالنظر إلى الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) يتبين التوزيع على النحو الآتي:

وجد أن في منطقة الرياض مثلت الإناث السعوديات العاملات في النشاط التعليمي أكثر من نصف العينة بما نسبته 55.6%، يليها العاملات بالنشاط الطبي والصحي بنسبة 16.7%، ثم موظفات القطاع العام والإداري بنسبة 8.6%، ونلاحظ أن العاملات بالنشاط التجاري والتقني جاءت بنسبة متقاربة على التوالي 4.9% و 4.7% لكلٍ منهما. ووجد أن النسبة تنخفض في الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ حيث تتراوح ما بين 1.9% للعاملات بالأنشطة المالية والتمويل، و 1.5% للعاملات بالنشاط الصناعي، و 1.3% للعاملات بالمعلومات والاتصالات، أما العاملات بالأنشطة العلمية والثقافية والأسر المنتجة فشكّلت ما نسبته 1.2% لكلٍ منهما. وانخفضت نسبة العاملات بالنشاط الزراعي بنسبة 0.2% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة الرياض.

أما منطقة مكة المكرمة فنجد أن النسبة الأعلى من الإناث السعوديات العاملات يعملن في الأنشطة التعليمية بنسبة 39.6%، والأنشطة التجارية بنسبة 23.1%، والأنشطة الطبية والصحية بنسبة 17.1%، يليها العاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 7.7%، ثم العاملات بالنشاط التقني بنسبة 4.8%، والأنشطة المالية والتمويل بنسبة 1.6%. بينما الأنشطة الصناعية والأسر المنتجة بنسبة 1% لكلٍ منها. ونلاحظ بقية أنشطة المعلومات والاتصالات، والفنون والترفيه والتسليّة، والأنشطة العلمية والثقافية، والسياحية والعقارية والنقل والتخزين، كلها بنسبة منخفضة لا تتجاوز 0.8% لكلٍ منها من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة. وفي منطقة المدينة المنورة نجد أن النشاط التعليمي هو السائد بين الإناث السعوديات العاملات بنسبة 61.7%، يليه النشاط الطبي والصحي بنسبة 15.4%، ثم العاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 5%، أما العاملات بالأنشطة التقنية فبلغت نسبتهن 4.6%، يليها العاملات بالأنشطة التجارية بنسبة 3.1%، ثم العاملات بالأنشطة الصناعية بنسبة 2.3%، والعاملات بالأنشطة المالية والتمويل مثلت ما نسبته 2.7%، وشكّلت الأسر المنتجة ما نسبته 1.9%، أما العاملات بالأنشطة الفنية وبالمعلومات والاتصالات فوصلت النسبة إلى 1.2% لكلٍ منهما. ويتضح انخفاض نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية السياحية والأنشطة العلمية والثقافية بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.4% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

ويتبين أن الأنشطة الاقتصادية للإناث السعوديات العاملات في منطقة القصيم تمثلت بالنشاط التعليمي بالمرتبة الأولى بما نسبته 61.2%، يليها العاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة 17.4%، ثم العاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 6.4%، والعاملات بالنشاط التجاري بما نسبته 5%، أما العاملات بالأنشطة المالية والتمويل والأنشطة التقنية فشكّلت ما نسبته 3.7% لكلٍ منهما. ونلاحظ انخفاض نسبة العاملات في بعض الأنشطة الاقتصادية كالأنشطة العلمية والثقافية والأسر المنتجة بما نسبته 0.9%، والأنشطة الزراعية بنسبة 0.4% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة القصيم.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المنطقة الشرقية شهدت تنوعاً في الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها الإناث السعوديات مع وجود التباين بين الأنشطة في المنطقة؛ حيث نلاحظ أن أكثر من نصف عينة الدراسة في المنطقة يعملن بالنشاط التعليمي بنسبة 55.2%، ثم العاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة 18.4%، يليها العاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 7.5% من إجمالي عينة الدراسة، أما العاملات بالنشاط التجاري فمثلت ما نسبته 4.1%، ووجد أن العاملات بالأنشطة التقنية والفنية مثلت ما نسبته 3.2% و 1.9% على التوالي. وشكّلت العاملات بالأنشطة المالية والتمويل ما نسبته 1.5%، والأنشطة السياحية بنسبة 1%. ووجد أن نسبة العاملات بالأنشطة العقارية والنقل والتخزين والتعيين والتشييد والبناء والفنون والترفيه والتسليّة والأسر المنتجة والزراعي مثلت نسبة منخفضة تتراوح بين 0.3% إلى 0.8% لكلٍ منها من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة الشرقية.

بينما في منطقة عسير نجد أن أكثر من نصف العينة من الإناث السعوديات العاملات يعملن بالأنشطة التعليمية بنسبة 54.7%، يليها العاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة 16.2%، والعاملات بالقطاع العام والإداري بما نسبته 10.9%،

ثم العاملات بالأنشطة التجارية بنسبة 6.1%. أمَّا العاملات بالأنشطة التقنية والفنية فمثَّلت ما نسبته 4.9% لكلاهما. يليها العاملات بالأنشطة المالية والتمويل والأنشطة العلمية والفنية بنسبة 1.4% لكلِّ منهما، ومثَّلت الفنون والترفيه والتسليه ما نسبته 1.1%. وشكَّلت الأنشطة الزراعية والسياحية والعقارية والنقل والتخزين والمعلومات والاتصالات نسبة منخفضة لا تتجاوز 0.5% لكلِّ منها من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة.

ونجد أنَّ الأنشطة الاقتصادية للإناث السعوديات العاملات في منطقة تبوك تمثلت بالنشاط التعليمي بنسبة 55.2%، ثم العاملات بالنشاط الطبي والصحي بنسبة 12.9%، يليها العاملات بالأنشطة التجارية والتقنية بما نسبته 8.6% لكلِّ منهما. أمَّا العاملات بالأنشطة المالية والتمويل فمثَّلت ما نسبته 2.6%، وشكَّلت العاملات بالأنشطة العلمية والثقافية ما نسبته 1.7%، وبأقل نسبة العاملات كأسرٍ منتجة بما نسبته 0.9% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمَّا منطقة حائل فنجد أنَّ أعلى النسب من الإناث السعوديات العاملات بالنشاط التعليمي؛ إذ وصلت النسبة إلى أكثر من نصف العينة في المنطقة 53.2%، يليها العاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة 18.2%، ثم العاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 11.7%، وشكَّلت العاملات بالأنشطة التجارية ما نسبته 7.8%، في حين نجد أنَّ العاملات بالأنشطة المالية والتمويل والمجال التقني مثَّلت ما نسبته 3.3% لكلِّ منهما. ومثَّلت العاملات بالنشاط السياحي ما نسبته 1.3%، وبلغت نسبة العاملات بالأنشطة العلمية والثقافية وقطاع المعلومات والاتصالات ما نسبته 0.6% لكلِّ منهما من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمَّا منطقة الحدود الشمالية فتبين أنَّ النشاط التعليمي مثل المرتبة الأولى للإناث السعوديات العاملات بنسبة 41.7%، يليه العاملات بالأنشطة الطبية والصحية والعاملات بالقطاع العام والإداري بنسبة 13.9% لكلِّ منهما. وشكَّلت العاملات بالأنشطة التجارية والتقنية ما نسبته 9.7% لكلِّ منهما. يليها العاملات بالأنشطة المالية والتمويل بنسبة 4.1%، والأنشطة الفنية بنسبة 2.8%، ومثَّلت الأنشطة العقارية والفنون والترفيه والتسليه والأسر المنتجة ما نسبته 1.4% لكلِّ منها من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة. بينما منطقة جازان نجد أنَّ أكثر من نصف العينة من الإناث السعوديات يعملن في الأنشطة التعليمية بنسبة 54.2%، يليها العاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة وصلت إلى 15.6%، ثم موظفات القطاع العام والإداري بنسبة 7.5%. ومثَّلت العاملات بالأنشطة التقنية والتجارية ما نسبته 5.6%، ونجد أنَّ العاملات في النشاط الفني بلغت نسبتهن 2.8%. يليها العاملات بالأنشطة المالية والتمويل بنسبة 1.8%. وشكَّلت نسبة العاملات بالأنشطة العلمية والثقافية والمعلومات والاتصالات والفنون والترفيه والتسليه والأسر المنتجة ما نسبته 1.1% لكلِّ منها من إجمالي عينة الدراسة في منطقة جازان.

وتشير نتائج الدراسة إلى أنَّ أغلبية الإناث السعوديات العاملات في منطقة نجران يعملن بالأنشطة التجارية بما نسبته 45.1%، يليها العاملات بالمجال التعليمي بنسبة 12.7%، والعاملات بالأنشطة الطبية والصحية بنسبة 8.5%، ومثَّلت العاملات بالقطاع العام والإداري ما نسبته 9.8%، ثم العاملات بالأنشطة المالية والتمويل ما نسبته 5.8%. بينما شكَّلت العاملات بالأنشطة التقنية والتنشيد والبناء والأنشطة العلمية والثقافية ما نسبته 2.8% لكلِّ منها من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ الإناث السعوديات العاملات في منطقة الباحة يتركزن في الأنشطة التعليمية؛ إذ وصلت نسبتها إلى 47%، وبالأنشطة الطبية والصحية بما نسبته 25.3%. يليها الموظفات في القطاع العام والإداري؛ حيث بلغت النسبة 7.2%، ثم العاملات بالنشاط التجاري؛ إذ بلغت النسبة 6.1%، أمَّا العاملات بالنشاط التقني والمعلومات والاتصالات فمثَّلت ما نسبته 3.6% لكلِّ منهما، وشكَّلت العاملات بالأنشطة العلمية والثقافية ما نسبته 2.4%. في حين العاملات بالأنشطة الصناعية والسياحية والأسر المنتجة مثَّلت ما نسبته 1.2% من إجمالي العينة المدروسة في منطقة الباحة.

وتبين أن أعلى النسب في الأنشطة الاقتصادية للإناث السعوديات العاملات في منطقة الجوف تمثلت بالنشاط التعليمي بنسبة 36%، ثم العاملات بالنشاط الطبي والصحي؛ حيث مثلت ما نسبته 25.6%، يليها العاملات بالقطاع العام والإداري بما نسبته 14%، أما العاملات بالنشاط التقني والفني مثلت ما نسبته 6.9% و5.5% على التوالي. بينما العاملات بالأنشطة التجارية والمالية والتمويل والمعلومات والاتصالات شكّلت ما نسبته 2.3% لكلٍ منها. ونجد أن النشاط الصناعي والعقاري والفنون والترفيه والتسليّة والأسر المنتجة مثلت ما نسبته 1.2% لكلٍ منها من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

جدول رقم (3) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الأنشطة الاقتصادية في مناطق المملكة.

المنطقة	مقياس	الأنشطة الاقتصادية																		
		الإجمالي	الأسر المنتجة	الفنون والترفيه والتسليّة	التشييد والبناء	التعدين	الأنشطة المالية والتمويل	المعلومات والاتصالات	أنشطة علمية وثقافية	النقل والتخزين	عقاري	سياحي	القطاع العام والإداري	تعليمي	طبي صحي	فني	تقني	صناعي	تجاري	زراعي
الرياض	العدد	927	10	0	0	0	18	12	10	0	4	5	80	515	155	12	44	14	46	2
	%	100.0	1.2	0.0	0.0	0.0	1.9	1.3	1.2	0	0.4	0.5	8.6	55.6	16.7	1.3	4.7	1.5	4.9	0.2
مكة المكرمة	العدد	1021	11	5	2	0	16	8	7	2	1	4	79	404	175	9	49	10	236	3
	%	100.0	1.1	0.5	0.2	0.0	1.6	0.8	0.7	0.2	0.1	0.4	7.7	39.6	17.1	0.8	4.8	1.0	23.1	0.3
المدينة المنورة	العدد	259	5	0	0	0	7	3	1	0	0	1	13	160	40	3	12	6	8	0
	%	100.0	1.9	0.0	0.0	0.0	2.7	1.2	0.4	0.0	0.0	0.4	5.0	61.7	15.4	1.2	4.6	2.3	3.1	0.0
القصيم	العدد	219	2	1	0	0	8	0	2	0	0	0	14	134	38	0	8	0	11	1
	%	100.0	0.9	0.4	0.0	0.0	3.7	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	6.4	61.2	17.4	0.0	3.7	0.0	5.0	0.4
المنطقة الشرقية	العدد	727	4	6	2	2	11	6	6	3	5	7	54	402	134	14	23	16	30	2
	%	100.0	0.6	0.8	0.3	0.3	1.5	0.8	0.8	0.4	0.7	1.0	7.5	55.2	18.4	1.9	3.2	2.2	4.1	0.3
عسير	العدد	444	4	5	0	0	6	2	6	2	2	2	49	243	72	8	14	1	27	1
	%	100.0	0.9	1.1	0.0	0.0	1.4	0.5	1.4	0.5	0.5	0.5	10.9	54.7	16.2	1.8	3.1	0.2	6.1	0.2
تبوك	العدد	116	1	0	0	0	3	0	2	0	0	0	11	64	15	0	10	0	10	0
	%	100.0	0.9	0.0	0.0	0.0	2.6	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0	8.5	55.2	12.9	0.0	8.6	0.0	8.6	0.0
حائل	العدد	154	0	0	0	0	5	1	1	0	0	2	18	82	28	0	5	0	12	0
	%	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	0.6	0.6	0.0	0.0	1.3	11.7	53.2	18.2	0.0	3.3	0.0	7.8	0.0
الحدود الشمالية	العدد	72	1	1	0	0	3	0	0	0	1	0	10	30	10	2	7	0	7	0
	%	100.0	1.4	1.4	0.0	0.0	4.1	0.0	0.0	0.0	1.4	0.0	13.9	41.7	13.9	2.8	9.7	0.0	9.7	0.0
جازان	العدد	282	3	3	0	0	5	3	3	0	3	2	21	153	44	8	16	2	16	0
	%	100.0	1.1	1.1	0.0	0.0	1.8	1.1	1.1	0.0	1.1	0.7	7.5	54.2	15.6	2.8	5.6	0.7	5.6	0.0

71	3	0	2	0	4	0	2	0	1	0	7	9	6	2	3	0	32	0	العدد	نجران
100.0	4.2	0.0	2.8	0.0	5.6	0.0	2.8	0.0	1.4	0.0	9.8	12.7	8.5	2.8	4.2	0.0	45.1	0.0	%	
83	1	0	0	0	0	3	2	1	0	1	6	39	21	0	3	1	5	0	العدد	الباحة
100.0	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	2.4	1.2	0.0	1.2	7.2	47.0	25.3	0.0	3.6	1.2	6.1	0.0	%	
86	1	1	0	0	2	2	0	0	1	0	12	31	22	5	6	1	2	0	العدد	الجوف
100.0	1.2	1.2	0.0	0.0	2.3	2.3	0.0	0.0	1.2	0.0	14.0	36.0	25.6	5.8	6.9	1.2	2.3	0.0	%	
4461	46	22	6	2	88	40	42	8	18	24	374	2266	760	63	200	51	442	9	العدد	الإجمالي
100.0	1.0	0.5	0.1	.04	2.0	0.9	0.9	0.2	0.4	0.5	8.4	50.8	17.0	1.4	4.5	1.1	9.9	0.2	%	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

ونخلص إلى أن توزيع الأنشطة الاقتصادية في مناطق المملكة شهد تبايناً في التوزيع بين الأنشطة، وإن كانت كل المناطق باستثناء منطقة نجران شكّلت نسباً مرتفعة في ثلاثة أنشطة رئيسة وهي في مجال التعليم والطب والصحة، والقطاع العام والإداري مع اختلاف النسبة من منطقة إلى أخرى، ثم تأتي الأنشطة الأخرى التجارية والتقنية والأنشطة المالية والتمويل كخيارٍ مفضل للعمل للإناث السعوديات، ونلاحظ أن الأنشطة المتبقية تنخفض نسبة العاملات بها بدرجة واضحة، وهذا يعود لعدة أسباب منها أن بعض الأنشطة لا تتناسب مع طبيعة عمل المرأة، فضلاً إلى أنها لا تحقق لها الدخل الكافي. وبالنظر إلى الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) يمكن تقسيم المناطق حسب النسبة الأعلى والأقل للإناث السعوديات العاملات في الأنشطة الاقتصادية الثلاثة الرئيسية (التعليمية والطبية والصحية والقطاع العام والإداري)، كما بيّنت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- المناطق التي تزيد نسبة العاملات في الأنشطة التعليمية عن نصف عينة الدراسة في المنطقة:

تمثلت هذه المناطق في منطقة المدينة المنورة ومنطقة القصيم بنسبة مقاربة بنسبة 61.7% و 61.2% على التوالي، تليها منطقة الرياض والمنطقة الشرقية ومنطقة تبوك بنسبة 55.6%، و 55.2% لكلٍ منها، ثم منطقة عسير وجزان بنسبة 54.7% و 54.2% على التوالي.

- أمّا المناطق التي تنخفض نسبة العاملات في الأنشطة التعليمية عن نصف عينة الدراسة في المنطقة:

فوجد أن هذه المناطق تمثلت في منطقة الباحة بنسبة 47% ومنطقة الحدود الشمالية بنسبة 41.7%، ومنطقة مكة المكرمة بنسبة 39%، ثم منطقة الجوف بنسبة 36%، وأقل النسب في منطقة نجران بنسبة 12.7%.

- المناطق المرتفعة في نسبة العاملات في الأنشطة الطبية والصحية في المنطقة:

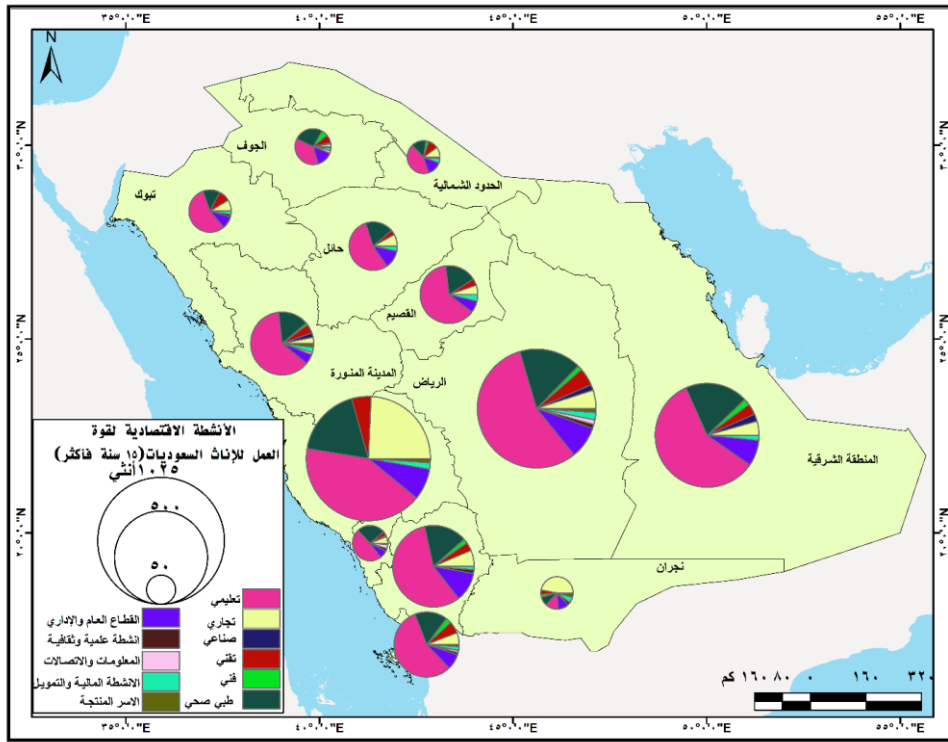
وجد أنها تمثلت في منطقة الجوف ومنطقة الباحة وبنسب مقاربة بنسبة 25.6% وبنسبة 25.3% على التوالي. تليهما المنطقة الشرقية ومنطقة حائل بنسبة مقاربة بنسبة 18.4% وبنسبة 18.2% لكلٍ منهما، ثم منطقة القصيم ومنطقة مكة المكرمة بنسبٍ مقاربة بنسبة 17.4% و 17.1% لكلٍ منهما، ثم منطقة الرياض ومنطقة عسير بنسبة 16.7% و 16.2% على التوالي. أمّا منطقة جزان بنسبة 15.6% ومنطقة المدينة المنورة بنسبة 15.4%.

- المناطق المنخفضة في نسبة العاملات في الأنشطة الطبية والصحية في المنطقة:

تمثلت في منطقة نجران كأقل المناطق الإدارية في عدد العاملات في الأنشطة الطبية والصحية بنسبة 8%.

- المناطق التي تشهد ارتفاعاً في نسبة العاملات في القطاع العام والإداري في المنطقة:  
نلاحظ من خلال نتائج عينة الدراسة أنّ منطقة الجوف شهدت ارتفاعاً بنسبة العاملات بالقطاع العام الإداري مقارنة بالأنشطة الأخرى بنسبة 14%، يليها منطقة الحدود الشمالية بنسبة 13.9%، ثم منطقة حائل بنسبة 11.7%، ومنطقة عسير بنسبة 10.9% من إجمالي عينة الدراسة.

- المناطق المنخفضة في نسبة العاملات في القطاع العام والإداري في المنطقة:  
نجد أنّها تمثلت في المناطق التي تقلُّ نسبة العاملات بها في القطاع العام والإداري عن نسبة 10% وهي منطقة نجران بنسبة 9.8%، يليها منطقة الرياض وتبوك بنسب متقاربة بنسبة 8.6% و 8.5% على التوالي، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 7.7% ومنطقة جازان بنسبة 7.5%، أمّا منطقة القصيم فجاءت بنسبة 6.4%، في حين أنّ أقلَّ النسب منطقة المدينة المنورة بنسبة 5% من إجمالي عينة الدراسة.



شكل رقم (2) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الأنشطة الاقتصادية في مناطق المملكة.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

### 3- مؤشر جيبس /مارتن للتنوع في النشاط الاقتصادي:

يبين مقياس جيبس ومارتن درجة التنوع في توزيع النشاط الاقتصادي، وقد استخدمه كل من جيبس ومارتن عام 1962م لأول مرة في دراسة مدى التنوع في توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت قوة العمل في منطقة ما تتركز في نشاط واحد كانت نتيجة تطبيق المقياس تساوى صفراً، ثم تبدأ في الارتفاع مع ممارسة قوة العمل لأكثر من نشاط حتى تصل إلى الواحد الصحيح في حالة التوزيع المتساوي لقوة العمل على كلّ الأنشطة الاقتصادية في المنطقة أو المدينة، ويعني ذلك أنّ التنوع يزداد كلما اقتربت القيمة من الواحد صحيح (إبراهيم، 1999، ص 144).

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد أن مؤشر التنوع للنشاط الاقتصادي للإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) في المملكة العربية السعودية قد بلغ 0.69، في حين تراوح هذا المؤشر في مناطق المملكة ما بين (0.58- 0.77)، ولاحظنا منطقة الجوف من أعلى المناطق في مؤشر التنوع للنشاط الاقتصادي؛ حيث سجّلت 0.77. ويمكن تصنيف مناطق المملكة حسب مؤشر التنوع في النشاط الاقتصادي للإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب نتائج عينة الدراسة إلى أربع فئات:

- الفئة الأولى مناطق بلغ بها مؤشر جيبس مارتن للتنوع أعلى من 0.75 وتمثلت بمنطقة الجوف بمؤشر وصلت قيمته إلى 0.77، وهي أعلى المناطق في تنوع النشاط الاقتصادي.
  - الفئة الثانية مناطق بلغ مؤشر التنوع بها ما بين 0.70- 0.75 وتمثلت في منطقة مكة المكرمة ومنطقة نجران ومنطقة الحدود الشمالية بمؤشر بلغت قيمته 0.75 لكلٍ منها، في حين منطقة الباحة بلغت قيمة المؤشر 0.70، وتعدُّ هذه المناطق الأعلى في المملكة بتنوع النشاط الاقتصادي.
  - الفئة الثالثة مناطق بلغ مؤشر التنوع بها ما بين 0.65- 0.69، وتمثلت في منطقة جازان ومنطقة حائل بقيمة 0.66 لكلٍ منهما، أمّا المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض ومنطقة تبوك ومنطقة عسير فبلغت قيمة المؤشر 0.65 لكلٍ منها.
  - الفئة الرابعة بلغ مؤشر جيبس مارتن للتنوع أقل من 0.60، وتمثل في منطقتي القصيم والمدينة المنورة بمؤشر بلغت قيمته 0.58 لكلٍ منهما، وهذه المناطق تعدُّ الأقل في تنوع أنشطتها الاقتصادية للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر).
- جدول رقم (4) مؤشر جيبس مارتن حسب النشاط الاقتصادي للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب نتائج استبانة الدراسة.

المؤشر جيبس مارتن	المنطقة الإدارية
0.65	الرياض
0.75	مكة المكرمة
0.58	المدينة المنورة
0.58	القصيم
0.65	المنطقة الشرقية
0.65	عسير
0.65	تبوك
0.66	حائل
0.75	الحدود الشمالية
0.66	جازان
0.75	نجران
0.70	الباحة
0.77	الجوف
0.69	الإجمالي

المصدر: من حساب الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.

## 2.4. توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية:

وهي طريقة لتصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتشابه داخل كل منها الأنشطة في طبيعتها ونوعيتها (ILO, 2016. p65)، وهي الأنشطة الأولية وتضم أنشطة الزراعة والصيد وقطع الأشجار، في حين تشمل الأنشطة الثانوية أنشطة التعدين والتشييد والبناء والصناعات التحويلية. أما الأنشطة الباقية فتضمها المجموعة الثالثة وتسمى الأنشطة الثالثة أو الثلاثية أو الأنشطة الخدمية (حسانين، 2017م، ص 255). وعلى الرغم من بساطة هذا التصنيف فإنه وُجّهت له العديد من الانتقادات؛ نتيجةً للعيوب الناتجة عن ضم عددٍ من الأنشطة المختلفة والمتناثرة في مجموعة واحدة مثل ما يحصل في الأنشطة الثلاثية (إسماعيل، 1997م، ص 171).

وبالنظر إلى الجدول رقم (5) حسب نتائج استبانة الدراسة نجد أن العاملات من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) تركزن في قطاع الأنشطة الثلاثية أو الخدمية وهو قطاع الخدمات؛ حيث بلغت نسبة المشتغلات في هذا القطاع 98.5% من إجمالي عينة الدراسة على مستوى المملكة، وتتفاوت النسب بين المناطق الإدارية في المملكة مع ارتفاعها في كلِّ المناطق؛ حيث كانت أعلى النسب من العاملات في قطاع الخدمات تمثلت في منطقة القصيم ومنطقة عسير بنسبة 99.6% وأقلها في منطقة المدينة المنورة بنسبة 97%. وقد يرجع السبب في تركيز الإناث السعوديات في هذا القطاع؛ نظراً لأنه الأكثر مناسبةً لعمل المرأة من وجهة نظر المجتمع وهذا يعود لطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده، إضافة إلى بحث الإناث العاملات عن الاستقرار المادي والأمان الوظيفي في هذه المجالات. كما يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة في مجال الخدمات وسعيها لتقديم خدمات جيدة للمجتمع؛ لذلك دُعمت فرص العمل في هذا القطاع وُجّهت الاستثمار فيه، ومما يؤكّد ذلك ارتفاع نسبة العاملات في القطاع التعليمي والطبي والصحي وغيره من الخدمات الأخرى.

أما الإناث السعوديات العاملات بالأنشطة الثانوية فشكّلت ما نسبته 1.3% على مستوى المملكة. وتعدُّ نسبة الإناث السعوديات المشتغلات في هذا القطاع نسبة منخفضة جداً على مستوى المملكة، ونجد أن النسب تتباين بين مناطق المملكة في عدد العاملات في هذا القطاع حتى وإن كانت منخفضة، فنجد أن أعلى نسبة سُجّلت في المنطقة الشرقية ومنطقة نجران ب 2.8% لكلِّ منهما. وأقلها في منطقة عسير بنسبة 0.2%، ويرجع السبب في انخفاض نسبة العاملات في هذا القطاع إلى أنه في البداية لم يكن موجّهاً ومتاحاً للإناث العمل به بدرجة كبيرة، وإتّما كان في وظائف وجهات معينة ومحدودة في هذا القطاع.

بينما نجد ونلاحظ انخفاض حسب نتائج استبانة الدراسة عدد الإناث السعوديات العاملات بالأنشطة الأولية؛ إذ بلغت على مستوى المملكة ما نسبته 0.2% وهي نسبة منخفضة جداً وأغلب من يعمل في هذا المجال من الإناث دورها إشرافي وإداري.

### جدول رقم (5) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية.

الأنشطة الاقتصادية								المنطقة الإدارية
الإجمالي		الأنشطة الثالثة		الأنشطة الثانوية		الأنشطة الأولية		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100	927	98.3	911	1.5	14	0.2	2	الرياض
100	1021	98.5	1006	1.2	12	0.3	3	مكة المكرمة
100	259	97.7	253	2.3	6	0.0	0	المدينة المنورة

100	219	99.6	218	0.0	0	0.4	1	القصيم
100	727	97	705	2.7	20	0.3	2	المنطقة الشرقية
100	444	99.6	442	0.2	1	0.2	1	عسير
100	116	100	116	0.0	0	0.0	0	تبوك
100	154	100	154	0.0	0	0.0	0	حائل
100	72	100	72	0.0	0	0.0	0	الحدود الشمالية
100	282	99.3	280	0.7	2	0.0	0	جازان
100	71	97.2	69	2.8	2	0.0	0	نجران
100	83	98.8	82	1.2	1	0.0	0	الباحة
100	86	98.8	85	1.2	1	0.0	0	الجوف
<b>100</b>	<b>4461</b>	<b>98.5</b>	<b>4393</b>	<b>1.3</b>	<b>59</b>	<b>0.2</b>	<b>9</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

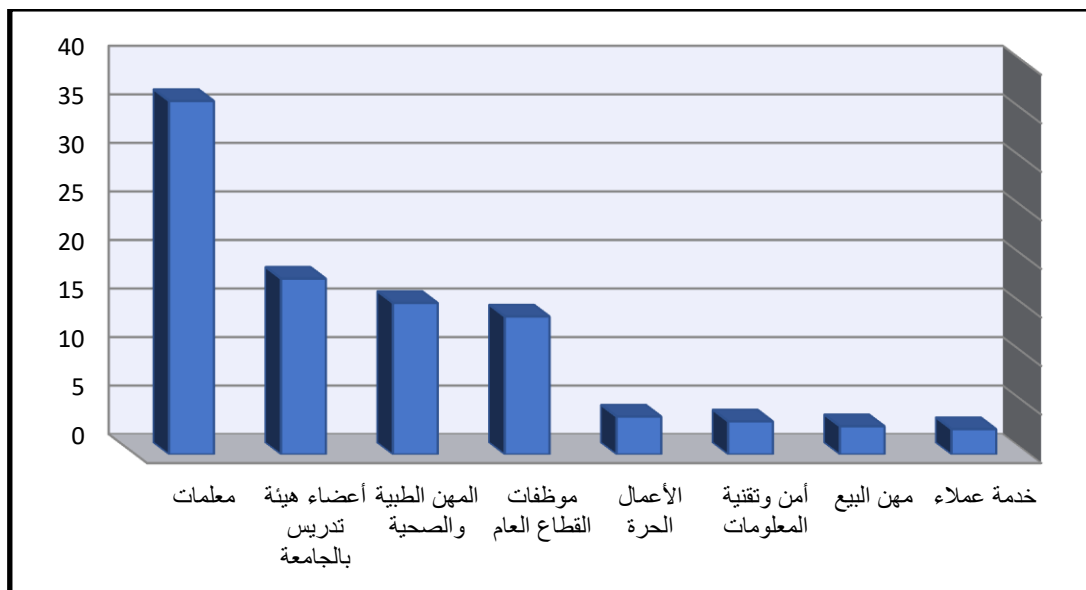
### 3.4. التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في المملكة:

يُقصد بالتركيب المهني توزيع الإناث النشيطات اقتصادياً 15 سنة فأكثر حسب المهنة؛ حيث تعبر المهنة عن نوع العمل الذي تقوم به وتمارسه الإناث السعوديات بغض النظر عن النشاط الاقتصادي الذي ينتمي إليه (البلاسي، 2016م، ص184). وبالنظر إلى الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) حسب نتائج عينة الدراسة يتبين أن أغلبية الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب العمل الحالي يعملن في القطاع التعليمي - كما أشرنا سابقاً - في الأنشطة الاقتصادية؛ حيث نجد أن ما نسبته 36.4% يعملن كمعلمات في التعليم العام، أمّا العاملات في التعليم الجامعي كأعضاء هيئة تدريس فشكّلت ما نسبته 18.1%. يليها العاملات في المهن الطبية والصحية من طبيبات وأخصائيات وفنيات ومثلت ما نسبته 15.6%، في حين نجد أن الموظفين في القطاع العام في مختلف الوزارات مثل: وزارة العدل، والأحوال المدنية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الزراعة والبيئة، ووزارة التجارة، ووزارة التعليم؛ حيث مثّلت العاملات بها ما نسبته 14.2%، أمّا صاحبات الأعمال الحرة المختلفة فقد بلغت نسبتهن 3.9%، ونجد أن جزءاً منهن يعملن بمهن متعددة وغير محددة من أجل الحصول على دخل أعلى يكفي حاجتهن، وخصوصاً أن مستوى الدخل غير ثابت، بل متغير. ونجد أن العاملات في أمن وتقنية المعلومات شكلن ما نسبته 3.4% من إجمالي عينة الدراسة، ومثّلت العاملات في مهن البيع ما نسبته 2.9%، ونلاحظ أن العاملات في خدمة العملاء بلغت النسبة 2.6%، يليها العاملات في الإعلام كمنذبات وأخصائيات إعلام رقمي، وأخصائيات وسائل تواصل اجتماعي، والتحرير الصحفي بنسبة 0.7%، أمّا العاملات بالموارد البشرية فوصلت النسبة إلى 0.7%، بينما نجد أن العاملات كمديرات أعمال مثل: المدير التنفيذي أو مديرة مشروع مثّلن ما نسبته 0.6%، أمّا العاملات بالتصميم الجرافيكي والتسويق والترجمة فبلغت نسباً متقاربة؛ حيث مثّلت على التوالي 0.4% و0.3% و0.2% من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (6) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب العمل الحالي.

النسبة	العدد	العمل الحالي
36.4	1626	معلمات
18.1	808	أعضاء هيئة تدريس بالجامعة
15.6	696	المهن الطبية والصحية
14.2	632	موظفات القطاع العام
3.9	172	الأعمال الحرة
3.4	152	أمن وتقنية المعلومات
2.9	130	مهن البيع
2.6	117	خدمة عملاء
0.7	33	إعلام
0.7	29	موارد بشرية
0.6	25	مدراء أعمال
0.4	17	التصميم الجرافيكي
0.3	13	التسويق
0.2	11	مترجمة
<b>100</b>	<b>4461</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (3) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب العمل الحالي.

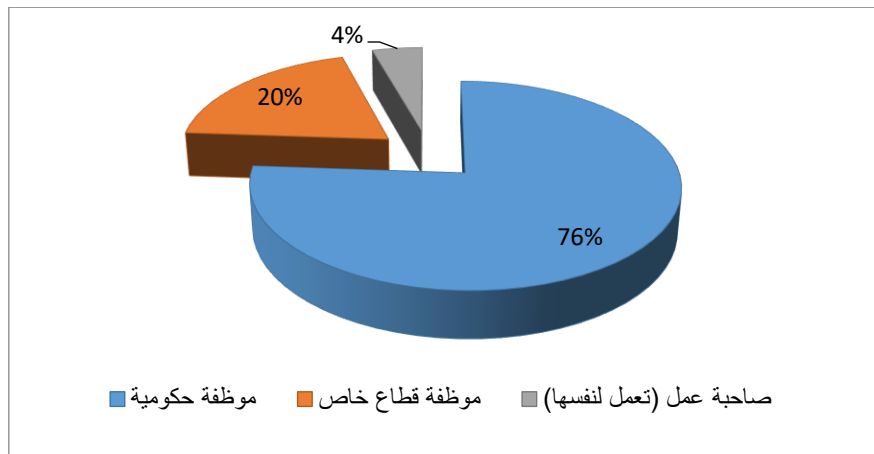
المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (6).

وتشير نتائج استبانة الدراسة من خلال الاطلاع على الجدول رقم (7) والشكل رقم (4) إلى الحالة المهنية للإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر)؛ حيث تبين أن الأغلبية وبنسبة 76.1% من الإناث السعوديات العاملات يعملن في القطاع الحكومي وبعدها 3395 عاملة، في حين نجد أن نسبة العاملات بالقطاع الخاص بلغت 19.5% بواقع 869 عاملة، يليها من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل بنسبة 4.4% وب 197 عاملة من إجمالي عينة الدراسة في المملكة. ونفس ارتفاع عدد العاملات في القطاع الحكومي هو توفير الدولة لهذه الفرص، إضافة إلى أن فرص العمل ونسبة عدد الوظائف في القطاع الحكومي كانت أعلى وأكثر من القطاع الخاص، فضلاً عن وجود الأمان الوظيفي في القطاع الحكومي، وارتفاع معدل الدخل مقارنة بالقطاع الخاص. وكذلك نجد أن أغلبية من شارك بالإجابة من عينة الدراسة يعملن بقطاعي التعليم والصحة فمن الطبيعي ترتفع نسبة العاملات في القطاع الحكومي.

#### جدول رقم (7) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب نوع المهنة.

نوع المهنة	العدد	النسبة
موظفة حكومية	3395	76.1
موظفة قطاع خاص	869	19.5
صاحبة عمل (تعمل لنفسها)	197	4.4
الإجمالي	4461	100

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.



#### شكل رقم (4) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب نوع المهنة.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (7).

#### 1- التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة:

وبالنظر إلى الجدول رقم (8) والشكل رقم (5) يتبين أن في منطقة الرياض بلغت نسبة العاملات من الإناث السعوديات في القطاع الحكومي 72.3%، تليها العاملات بالقطاع الخاص بنسبة 23.1%، وأما من تعمل لنفسها أو صاحبة العمل فوصلت النسبة إلى 4.6% من إجمالي العينة في منطقة الرياض.

بينما في منطقة مكة المكرمة نجد أن الإناث السعوديات العاملات في القطاع الحكومي شكّلت ما نسبته 78%، ثم العاملات بالقطاع الخاص بما نسبته 18.9%، أمّا من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل فبلغت النسبة 3.1% من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة. أمّا منطقة المدينة المنورة فنجد أن 65.6% من الإناث السعوديات العاملات في القطاع الحكومي، يليها العاملات في القطاع الخاص بنسبة 27.4%، ونجد أن من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل مثّلت ما نسبته 7% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة. ونجد أن الإناث السعوديات العاملات في منطقة القصيم الأغلبية يعملن في القطاع الحكومي بنسبة 79.9%، يليها العاملات في القطاع الخاص بنسبة 15.5%، ثم من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل بنسبة 4.6% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة القصيم. ونلاحظ أن الإناث السعوديات العاملات في المنطقة الشرقية في القطاع الحكومي مثّلت ما نسبته 66.6%، بينما العاملات في القطاع الخاص شكلن ما نسبته 28.3%، أمّا من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل فقد وصلت نسبتها إلى 5.1% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة الشرقية.

أمّا منطقة عسير فنجد أن الإناث السعوديات العاملات في القطاع الحكومي بلغت ما نسبته 81.3%، يليها العاملات في القطاع الخاص بنسبة 15.8%، ومن تعمل لنفسها أو صاحبة عمل بنسبة 2.9% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة. ونجد أن النسبة الأعلى من الإناث السعوديات العاملات في منطقة تبوك في القطاع الحكومي بنسبة 93.1%، يليها العاملات بالقطاع الخاص بنسبة 5.2% وهي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بالمناطق الأخرى، ويرجع السبب في عدم توافر فرص عمل مناسبة ومتنوعة في القطاع الخاص في المنطقة. أمّا من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل فشكّلت ما نسبته 1.7% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة تبوك.

بينما في منطقة حائل نجد أن 87.7% من الإناث السعوديات عاملات في القطاع الحكومي، يليها العاملات في القطاع الخاص بنسبة 8.4%، أمّا من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل وصلت نسبتهن إلى 3.9% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة حائل. وتبين أن 76.4% من الإناث السعوديات العاملات في منطقة الحدود الشمالية في القطاع الحكومي، ثم العاملات في القطاع الخاص بنسبة 13.9%، أمّا من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل فقد شكّلت ما نسبته 9.7% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة الحدود الشمالية. بينما في منطقة جازان نجد أن أغلبية العاملات من الإناث السعوديات في القطاع الحكومي؛ حيث شكّلت النسبة الأعلى بما نسبته 81.9%، أمّا العاملات في القطاع الخاص فمثّلت ما نسبته 14.2%، ومن تعمل لنفسها أو صاحبة عمل وصلت النسبة إلى 3.9% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة جازان.

وتبين أن النسبة الأعلى من الإناث السعوديات العاملات في منطقة نجران من العاملات في القطاع الحكومي؛ حيث مثّلت ما نسبته 84.5%، يليها من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل بنسبة 12.7%. أمّا العاملات في القطاع الخاص فبلغت النسبة 2.8% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن العاملات في القطاع الحكومي من الإناث السعوديات في منطقة الباحة مثّلت نسبتهن 89.2%، يليها العاملات في القطاع الخاص 4.8%، في حين من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل وصلت النسبة إلى 6% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الإناث السعوديات العاملات في منطقة الجوف الأغلبية من العاملات في القطاع الحكومي؛ حيث مثّلت ما نسبته 88.4%، في حين العاملات في القطاع الخاص مثلن ما نسبته 6.9%، يليها من تعمل لنفسها أو صاحبة عمل بنسبة 4.7% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات حسب نسبة الإناث السعوديات العاملات في القطاع الحكومي في مناطق المملكة إلى:

- مناطق تزيد فيها نسبة العاملات في القطاع الحكومي عن 90%، وتمثلت في منطقة تبوك بنسبة 93.1% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.
  - مناطق تتراوح فيها نسبة العاملات في القطاع الحكومي ما بين 80-90% ونجدها تمثلت في منطقة الباحة بنسبة 89.2%، يليها منطقة الجوف بنسبة 88.4%، ثم منطقة حائل بنسبة 87.7%، ومنطقة جازان بنسبة 81.9%، ومنطقة عسير بنسبة 81.3% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.
  - مناطق تتراوح فيها نسبة العاملات في القطاع الحكومي ما بين 70-80% وتمثلت في منطقة القصيم بنسبة 79.9%، ومنطقة مكة المكرمة بنسبة 78%، ثم منطقة الحدود الشمالية بنسبة 76.4%، ومنطقة الرياض بنسبة 72.3% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.
  - مناطق تتراوح فيها نسبة العاملات في القطاع الحكومي ما بين 60-70% وتمثلت في المنطقة الشرقية بنسبة 66.6%، ومنطقة المدينة المنورة بنسبة 65.6% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة. ونلاحظ أنّ هاتين المنطقتين من أعلى مناطق المملكة حسب عينة الدراسة من حيث العاملات في القطاع الخاص بنسبة 28.3% و27.4% لكلٍ منهما على التوالي.
- جدول رقم (8) التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة.

الإجمالي	نوع المهنة			مقياس	المنطقة
	صاحبة عمل (تعمل لنفسها)	موظفة قطاع خاص	موظفة حكومية		
927	43	214	670	العدد	الرياض
100	4.6	23.1	72.3	%	
1021	32	193	796	العدد	مكة المكرمة
100	3.1	18.9	78	%	
259	18	71	170	العدد	المدينة المنورة
100	7	27.4	65.6	%	
219	10	34	175	العدد	القصيم
100	4.6	15.5	79.9	%	
727	37	206	484	العدد	المنطقة الشرقية
100	5.1	28.3	66.6	%	
444	13	70	361	العدد	منطقة عسير
100	2.9	15.8	81.3	%	
116	2	6	108	العدد	منطقة تبوك
100	1.7	5.2	93.1	%	

154	6	13	135	العدد	حائل
100	3.9	8.4	87.7	%	
72	7	10	55	العدد	الحدود الشمالية
100	9.7	13.9	76.4	%	
282	11	40	231	العدد	جازان
100	3.9	14.2	81.9	%	
71	9	2	60	العدد	نجران
100	12.7	2.8	84.5	%	
83	5	4	74	العدد	الباحة
100	6	4.8	89.2	%	
86	4	6	76	العدد	الجوف
100	4.7	6.9	88.4	%	
4461	197	869	3395	العدد	الإجمالي
100	4.4	19.5	76.1	%	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

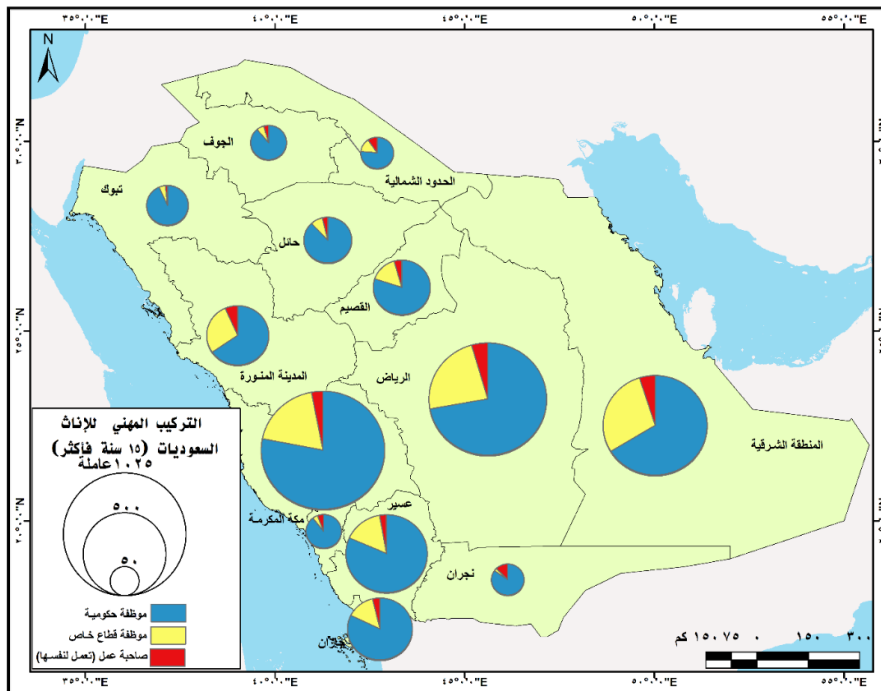
أما القطاع الخاص فنجد أن نسبة العملات السعودية في المملكة بوجه عام، مازالت النسبة منخفضة حسب نتائج عينة الدراسة؛ حيث وصلت إلى 19.5%؛ لكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات حسب نسبة الإناث السعوديات العاملات في القطاع الخاص في كل منطقة كما يلي:

- مناطق يزيد فيها عدد العملات السعوديات في القطاع الخاص عن 20% من إجمالي العاملات في المنطقة، وتمثلت في المنطقة الشرقية بنسبة 28.3%، وفي منطقة المدينة المنورة بنسبة 27.4%، أما في منطقة الرياض فوصلت النسبة إلى 23.1% من إجمالي عينة الدراسة.

- مناطق يتراوح فيها عدد الإناث السعوديات العاملات في القطاع الخاص ما بين 10-20%، وهي منطقة مكة المكرمة بنسبة 18.9%، ومنطقة عسير بنسبة 15.8% ومنطقة القصيم بنسبة 15.5%، ومنطقة جازان بنسبة 14.2%، ومنطقة الحدود الشمالية بنسبة 13.9%.

- مناطق ينخفض فيها عدد الإناث السعوديات العاملات في القطاع الخاص عن 10% وتمثلت في منطقة حائل بنسبة 8.4%، ومنطقة الجوف 6.9% ومنطقة تبوك بنسبة 5.2%، ومنطقة الباحة بنسبة 4.8%، ومنطقة نجران بنسبة 2.8% من إجمالي عينة الدراسة.

ونخلص إلى أن كل مناطق المملكة ترتفع بها عدد العاملات في القطاع الحكومي بنسبة تجاوزت ثلثي العينة في كل منطقة مع وجود تباين في التوزيع بين المناطق في العملات بالقطاع الخاص، وهذا يرجع إلى التفاوت بين المناطق من حيث مستويات التنمية والذي انعكس على عدد فرص العمل وتنوعها من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص في بعض المناطق ومحدودية الفرص المتوافرة في هذه المناطق.



شكل رقم (5) التركيب المهني لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في مناطق المملكة الإدارية.  
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.

#### 4.4. مستوى الدخل:

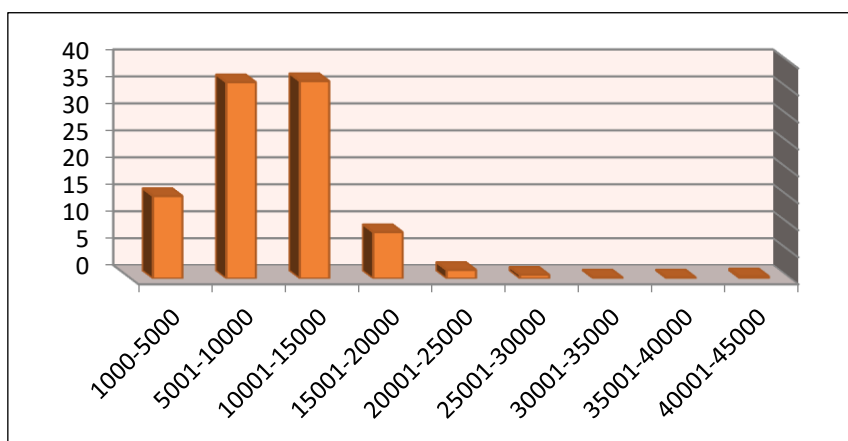
يعدُّ مستوى الدخل من أهم مظاهر التباين والاختلاف بين أفراد المجتمع الواحد، ويرجع التباين في مستوى الدخل إلى عدة عوامل منها: الحالة العمليَّة والحالة المهنيَّة للإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر)، ويُقصد بالدخل الإيرادات الماليَّة الثابتة التي تحصل عليها الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في نهاية كلِّ شهرٍ مقابل العمل الذي تقوم به. وأظهرت نتائج الدِّراسة من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (6) أنَّ أعلى نسبة من الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) يتراوح الدخل الشهري ما بين 10001-15000 ريالاً بنسبة 36.6%، يليها صاحبات الدخل الشهري الذي يتراوح ما بين 5001-10000 ريالاً بنسبة 36.4%، في حين جاء في المرتبة الثالثة صاحبات الدخل من 1000-5000 ريالاً بنسبة 15.3%، أمَّا صاحبات الدخل من 15001-20000 ريالاً تبلغ نسبتهن 8.6%، وصاحبات الدخل من 20001-25000 ريالاً وصلت إلى ما نسبته 1.6%. في حين نجد أنَّ من يتراوح دخلهن من 25001-45000 ريالاً انخفضت نسبتهن بصورة ملحوظة بنسبة لم تتجاوز 1.5% من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (9) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب الدخل الشهري.

النسبة	العدد	الدخل الشهري
15.3	684	5000-1000
36.4	1622	10000-5001
36.6	1632	15000-10001

8.6	385	20000-15001
1.6	71	25000-20001
0.7	32	30000-25001
0.2	7	35000-30001
0.2	10	40000-35001
0.4	18	45000-40001
<b>100</b>	<b>4461</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (6) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب الدخل الشهري

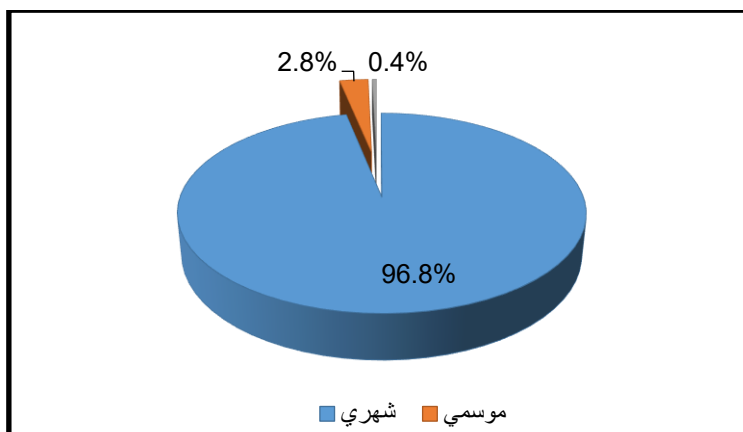
المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (9).

كما تبين من نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) أن دخلهن شهري ومثلن ما نسبته 96.8%، أما من دخلهن موسمي ويعتمد على الأنشطة الموسمية فشكّلن ما نسبته 2.8%، في حين من تعتمد على الدخل اليومي جاءت بنسبة منخفضة 0.4% من إجمالي عينة الدراسة، كما يظهر في الجدول رقم (10) والشكل رقم (7)، ويعود السبب في ذلك إلى أن أغلبية الإناث السعوديات العاملات من يعملن بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص -كما ذكرنا سابقاً- وهذه الجهات تضع وقتاً محدداً للدخل الشهري.

جدول رقم (10) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب نوع الدخل.

النسبة	العدد	الدخل
96.8	4320	شهري
2.8	125	موسمي
0.4	16	يومي
<b>100</b>	<b>4461</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (7) توزيع الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) حسب نوع الدخل.  
المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (10).

وفي محاولة لتحليل مستوى الدخل وتفسيره، تم ربط مستوى الدخل بنوع المهنة، كما يظهر في الجدول رقم (11)، فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍّ من مستوى الدخل ونوع المهنة؛ حيث أشارت قيمة معامل سبيرمان إلى أنها تساوي - 0.43 عند مستوى دلالة 0.01، إلى وجود ارتباط سالب بين نوع المهنة والدخل، مما يدل على أنَّ الدخول المرتفعة كانت للعاملات في القطاع الحكومي إذ تبلغ نسبة من يتراوح دخلها ما بين 10001-15000 ريالاً 34.4%، في حين أن الدخول المنخفضة كانت للعاملات بالقطاع الخاص بنسبة 8.7% لمن يتراوح دخلها ما بين 5000-10000 ريالاً، و لمن تعمل لنفسها بنسبة 2.4% بدخل من 1000-5000 ريال.

جدول رقم (11) العلاقة بين الدخل ونوع المهنة.

معامل الارتباط سبيرمان	نوع المهنة			الدخل
	صاحبة عمل %	موظفة قطاع خاص %	موظفة حكومية %	
**0.43-	2.6	8.4	4.6	1000-5000
	0.7	8.7	27.0	10000-5001
	0.5	1.7	34.4	15000-10000
	0.4	0.4	7.8	20000-15001
	0.1	0.1	1.4	25000-20001
	0.1	0.1	0.6	30000-25001
	0.0	0.0	0.1	35000-30001
	0.0	0.1	0.1	40000-35001
	0.0	0.0	0.1	45000-40001
	4.4	19.5	76.1	الإجمالي

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.

## 5.4. الحالة العملية لقوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر):

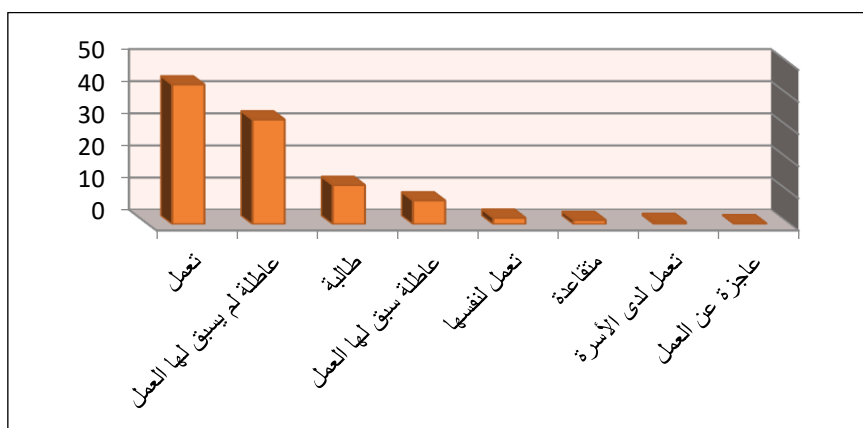
يقصد بالحالة العملية تصنيف السكان حسب إسهاماتهم في العمل، أي حسب أقسام الحالة العملية وهي: صاحب عمل يعمل لحسابه، أو يعمل بأجر، أو يعمل بدون أجر، أو متعطل لم يسبق له العمل، متعطل سبق له العمل، طالبة، متفرغة لأعمال المنزل، زاهد في العمل، متقاعد. (الخریف، 2010م، ص 80). ومن المهم التعرف على الحالة العملية لقوة العمل للإناث السعوديات 15 سنة فأكثر.

حيث يتبين من الجدول رقم (12) والشكل رقم (8) حسب نتائج عينة الدراسة أن 43.5% من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) من العاملات. بينما نجد أن العاطلات ولم يسبق لهن العمل يمثلن ما نسبته 32.6%، يليها الطالبات بنسبة 12.2%، أما العاطلات وسبق لهن العمل فقد وصلت نسبتهن إلى 7.4%. ومن تعمل لنفسها وصلت النسبة إلى 2%، أما المتقاعدات فمثلن ما نسبته 1.3% من إجمالي عينة الدراسة، في حين من تعمل لدى الأسرة بدون أجر فشكلن ما نسبته 0.7%، ونجد أن العاجزات عن العمل مثلن ما نسبته 0.3% من إجمالي العينة المدروسة.

## جدول رقم (12) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية.

الحالة العملية	العدد	النسبة
تعمل	4192	43.5
عاطلة لم يسبق لها العمل	3136	32.6
طالبة	1175	12.2
عاطلة سبق لها العمل	709	7.4
تعمل لنفسها	197	2
متقاعدة	121	1.3
تعمل لدى الأسرة بدون أجر	72	0.7
عاجزة عن العمل	32	0.3
الإجمالي	9634	100

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (8) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (12).

## 1- التوزيع الجغرافي لقوة العمل من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية في مناطق المملكة الإدارية:

وتشير نتائج عينة الدراسة إلى اختلاف التوزيع الجغرافي للمناطق الإدارية فيمكن تتبع حجم التباين في توزيع قوة العمل من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية، كما يظهر في الجدول رقم (13) والشكل (9) على النحو الآتي:

أ- العاملات وتشمل كلاً من: (تعمل بأجر - ومن تعمل لنفسها - ومن تعمل لدى الأسرة بدون أجر).

ونجد أن العاملات حسب هذا التصنيف تتباين النسبة من منطقة إلى أخرى؛ حيث نلاحظ في منطقة الرياض أن أعلى النسب للعاملات من تعمل بأجر بنسبة 41.5%، يليها من تعمل لنفسها بنسبة 1.6%، ثم من تعمل لدى الأسرة بدون أجر بنسبة 1.8% من إجمالي العينة في المنطقة.

بينما في منطقة مكة المكرمة نجد أن من تعمل بأجر مثلت ما يقارب من نصف العينة بنسبة 45.1%، وأمّا من تعمل لنفسها فشكّلت ما نسبته 1.3%، ومن تعمل لدى الأسرة بدون أجر بنسبة منخفضة 0.6% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمّا منطقة المدينة المنورة فنجد أن من تعمل بأجر بلغت نسبتهن 37.1%، يليها من تعمل لنفسها بنسبة 3%، في حين من تعمل لدى الأسرة بدون أجر مثلت ما نسبته 0.8% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة المدينة.

بينما في منطقة القصيم نجد أن العاملات بأجر بلغت نسبتهن 40.4%، يليها من تعمل لنفسها بنسبة 2.2%، أمّا من تعمل لدى الأسرة بدون أجر فوصلت إلى 1.2% من إجمالي العينة المدروسة في منطقة القصيم.

وتبين في المنطقة الشرقية أن نسبة من تعمل بأجر وصلت إلى 46.6%، أمّا من تعمل لنفسها فبلغت ما نسبته 2.4%، يليها من تعمل لدى الأسرة بدون أجر بما نسبته 1.6% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمّا في منطقة عسير نجد أن من تعمل بأجر مثلت ما نسبته 46.5%، ومن تعمل لنفسها شكّلت ما نسبته 1.3%، وبنسبة منخفضة من تعمل لدى الأسرة بدون أجر 0.9% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

واتضح في منطقة تبوك أن من تعمل بأجر بلغت نسبتهن 34.4%، يليها من تعمل لنفسها ومن تعمل لدى الأسرة بدون أجر بنسبة 0.6% لكلٍ منهما من إجمالي العينة في منطقة تبوك.

ونجد أن العاملات بأجر في منطقة حائل شكّلت أكثر من نصف عينة الدراسة في المنطقة بنسبة 53.5%، يليها من تعمل لنفسها بنسبة 2.2%، أمّا من تعمل لدى الأسرة بدون أجر فبلغت نسبتها 0.7% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

بينما في منطقة الحدود الشمالية نجد أن من يعملن بأجر شكّلت ما نسبته 47.8%، ثم من يعملن لأنفسهن بنسبة 5.2%، أمّا من يعملن لدى الأسرة بدون أجر فبلغت نسبتهن 0.7% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

ونجد أن من يعملن بأجر في منطقة جازان مثلن النسبة الأعلى بنسبة 47.1%، أمّا من تعمل لنفسها فبلغت نسبتهن 1.9% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمّا منطقة نجران فنجد أن نسبة من يعملن بأجر 47.2%، يليها من يعملن لدى الأسرة بدون أجر بما نسبته 3.7%، أمّا من تعمل لنفسها فشكّلت ما نسبته 1.8% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

وأظهرت نتائج الدراسة في منطقة الباحة أن من يعملن بأجر بلغت نسبتهن 40.1%، يليها من تعمل لنفسها بنسبة 2.5%، وأقل النسب لمن تعمل بدون أجر بنسبة 0.5% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أمّا من يعملن بأجر في منطقة الجوف فمثلن ما يقارب من نصف العينة في المنطقة بنسبة 47.2%، يليها من تعمل لدى الأسرة بأجر بنسبة 3.7%، في حين من تعمل لنفسها شكّلت ما نسبته 1.3% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

**ب- العاطلات عن العمل وتشمل (عاطلة وسبق لها العمل - عاطلة لم يسبق لها العمل):**

يتبين من نتائج الدراسة أن توزيع العاطلات عن العمل من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) يتباين ويختلف من منطقة إلى أخرى؛ حيث نجد أن في منطقة الرياض بلغت نسبة العاطلات التي لم يسبق لهن العمل 36.4%، في حين العاطلات وسبق لهن العمل مثلن ما نسبته 8.8% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أما منطقة مكة المكرمة فنجد أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل بلغت نسبتهن 34.4%، في حين أن العاطلات التي سبق لهن العمل وصلت نسبتهن إلى 7.8% من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة.

بينما في المدينة المنورة نجد أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل مثلت ما نسبته 37%، أما العاطلات التي سبق لهن العمل فشكّلت ما نسبته 8.1% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أما منطقة القصيم فنجد أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل وصلت نسبتهن إلى 28.2%، في حين أن العاطلات ممن سبق لهن العمل بلغت نسبتهن 8.4% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

ونجد أن العاطلات من سبق لهن العمل في المنطقة الشرقية وصلت النسبة إلى 31.2%، أما العاطلات التي سبق لهن العمل فمثلن ما نسبته 8.3% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

بينما في منطقة عسير نجد أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل مثلن ما نسبته 33.4%، أما العاطلات ممن سبق لهن العمل فبلغت نسبتهن 6.7% من إجمالي العينة المدروسة في المنطقة.

ونجد أن العاطلات التي سبق لهن العمل في منطقة تبوك مثلن ما نسبته 24.8%. بينما العاطلات وسبق لهن العمل شكلن ما نسبته 4.6% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

ونلاحظ أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل في منطقة حائل شكلن ما نسبته 30%، أما العاطلات التي سبق لهن العمل فمثلن ما نسبته 3.7% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن العاطلات التي لم يسبق لهن العمل في منطقة الحدود الشمالية وصلت نسبتهن إلى 16.4%، في حين العاطلات التي سبق لهن العمل فمثلن ما نسبته 8.2% من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة.

أما العاطلات في منطقة جازان التي لم يسبق لهن العمل فشكّلت ما نسبته 36%، بينما العاطلات التي سبق لهن العمل مثلن ما نسبته 3.3% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة جازان.

ونجد أن العاطلات في منطقة نجران التي لم يسبق لهن العمل وصلت نسبتهن إلى 20.8%، ثم العاطلات التي سبق لهن العمل بما نسبته 5.4% من إجمالي العينة المدروسة في منطقة نجران.

واتضح أن العاطلات في منطقة الباحة التي لم يسبق لهن العمل شكّلت ما نسبته 20.8%، يليها العاطلات التي سبق لهن العمل بنسبة 4.2% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة الباحة.

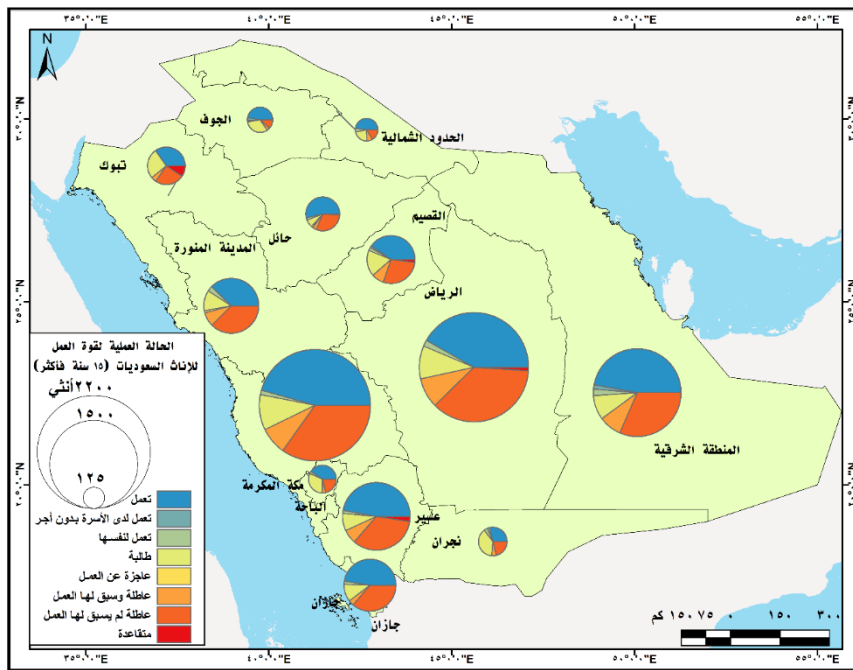
أما العاطلات التي لم يسبق لهن العمل في منطقة الجوف فوصلت نسبتهن إلى 11.7%، بينما العاطلات التي سبق لهن العمل بلغت نسبتهن 3.7% من إجمالي عينة الدراسة في منطقة الجوف.

جدول رقم (13) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية في مناطق المملكة الإدارية.

المنطقة	مقياس	الحالة العملية						
		تعمل	تعمل لدى الأسرة بدون أجر	تعمل لنفسها	طالبة	عاجزة عن العمل	عاطلة وسبق لها العمل	عاطلة لم يسبق لها العمل
الرياض	العدد	876	13	38	205	3	186	767
	%	41.5	0.6	1.8	9.7	0.1	8.8	36.4
مكة المكرمة	العدد	981	12	28	221	1	170	749
	%	45.1	0.6	1.3	10.2	0.0	7.8	34.4
المدينة المنورة	العدد	235	5	19	75	8	51	234
	%	37.1	0.8	3.0	11.8	1.3	8.1	37.0
القصيم	العدد	202	6	11	88	0	42	141
	%	40.4	1.2	2.2	17.6	0.0	8.4	28.2
المنطقة الشرقية	العدد	670	23	34	128	5	119	448
	%	46.6	1.6	2.4	8.9	0.3	8.3	31.2
عسير	العدد	424	8	12	75	5	61	304
	%	46.5	0.9	1.3	8.2	0.5	6.7	33.4
تبوك	العدد	112	2	2	83	1	15	81
	%	34.4	0.6	0.6	25.5	0.3	4.6	24.8
حائل	العدد	146	2	6	20	4	10	82
	%	53.5	0.7	2.2	7.3	1.5	3.7	30.0
الحدود الشمالية	العدد	64	1	7	29	0	11	22
	%	47.8	0.7	5.2	21.6	0.0	8.2	16.4
جازان	العدد	271	0	11	62	4	19	207
	%	47.1	0.0	1.9	10.8	0.7	3.3	36.0
نجران	العدد	57	6	8	77	0	11	42
	%	28.2	3.0	4.0	38.1	0.0	5.4	20.8
الباحة	العدد	77	1	5	60	1	8	40

100.0	0.0	20.8	4.2	0.5	31.3	2.6	0.5	40.1	%	
163	0	19	6	0	52	3	6	77	العدد	الجوف
100.0	0.0	11.7	3.7	0.0	31.9	1.8	3.7	47.2	%	
9634	121	3136	709	32	1175	184	85	4192	العدد	الإجمالي
100.0	1.3	32.6	7.4	0.3	12.2	1.9	0.9	43.5	%	

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (8) توزيع قوة العمل للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية.

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.

#### 6.4. أسباب عدم العمل من وجهة نظر غير العاملات (العاطلات عن العمل):

يتبين من الجدول رقم (14) والشكل رقم (10) أن أسباب عدم العمل لقوة العمل من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر)، كما أظهرت نتائج عينة الدراسة بأن أعلى نسبة تمثلت بسبب عدم ملائمة العمل للتخصص العلمي بنسبة 18.2%، يليها بسبب الالتحاق بالدراسة أو برنامج تدريبي بنسبة 11.7%، في حين أن في المرتبة الثالثة جاء سبب قلة الأجر في الأعمال الموجودة حاليًا بنسبة 10.5%، ثم بسبب عدم توافر العمل في المنطقة أو انتظار توافر العمل في المواسم بنسبة وصلت إلى 10%، ومن الأسباب نقص الخبرة وبعد موقع العمل عن محل الإقامة جاءت بنسب متقاربة على التوالي 5.8% و 5.7% لكلٍ منهما. وأيضًا من الأسباب تدني المؤهل العلمي أو التدريب وشكل ما نسبته 4%، ونجد أن نسبة من العاطلات ذكرت أن الوضع الاجتماعي لا يتناسب مع طبيعة العمل ومثلن ما نسبته 3.6% من إجمالي عينة الدراسة، يليها بسبب الرغبة في وظيفة محددة وذلك بنسبة 3.2%، في حين نجد أن من أشارت إلى نقص أو عدم توافر الموارد المالية لتأسيس عمل خاص شكلن ما نسبته 2.7%.

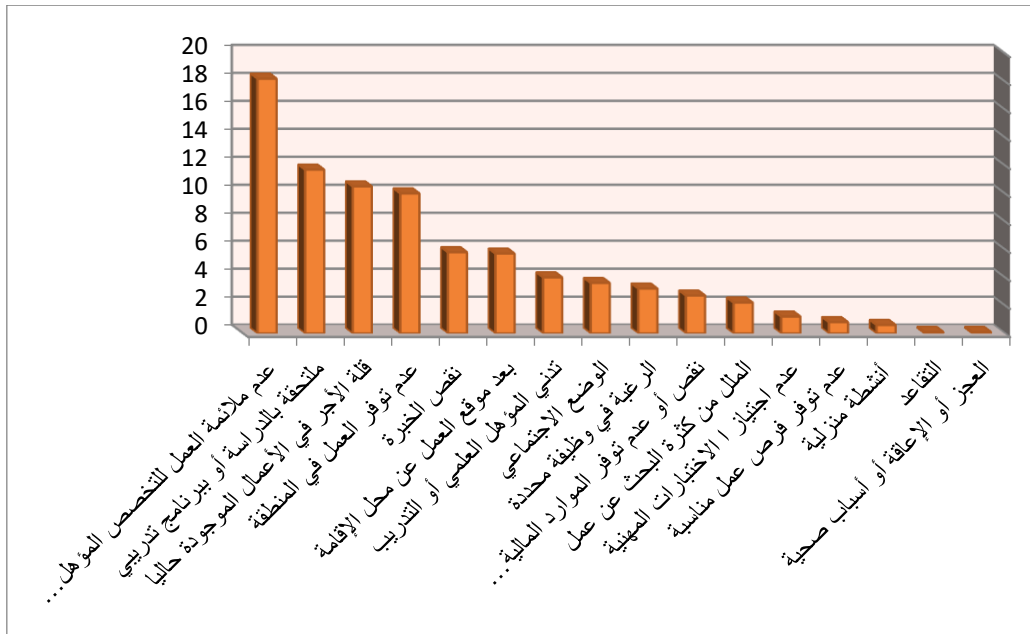
ومن الأسباب أيضًا الملل من كثرة البحث عن عمل؛ حيث مثل ما نسبته 2.2% وخاصة لمن أمضت أكثر من 10 سنوات في البحث عن عمل، وتبحث في نشاط محدد كالنشاط التعليمي، ثم تأتي أسباب متعددة ساعدت على عدم البحث عن عمل بنسب أقل مثل عدم توافر فرص عمل مناسبة بنسبة 0.8%، ووجود أنشطة منزلية بنسبة 0.6%، والتقاعد بنسبة 0.1%، والعجز أو الإعاقة أو أسباب صحية بنسبة 0.1%.

ومن الأسباب الأخرى التي أشارت لها العاطلات عدم اجتياز الاختبارات المهنية للحصول على الرخصة لمزاولة المهنة ومثلن ما نسبته 1.2%.

جدول رقم (14) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب أسباب عدم العمل.

الرقم	أسباب عدم العمل	عدد العاطلات (5173) تشكل نسبتهم من الإجمالي (53.7%)			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	عدم ملائمة العمل للتخصص المؤهل العلمي	940	18.2	4233	81.8
2	ملتحة بالدراسة أو ببرنامج تدريبي	604	11.7	4569	88.3
3	قلة الأجر في الأعمال الموجودة حاليا	545	10.5	4628	89.5
4	عدم توفر العمل في المنطقة أو انتظار توفر العمل في المواسم	516	10.0	4657	90.0
5	نقص الخبرة	300	5.8	4873	94.2
6	بعد موقع العمل عن محل الإقامة	295	5.7	4878	94.3
7	تدني المؤهل العلمي أو التدريب	205	4.0	4968	96.0
8	الوضع الاجتماعي لا يتناسب مع طبيعة العمل	184	3.6	4989	96.4
9	الرغبة في وظيفة محددة	163	3.2	5010	96.8
10	نقص أو عدم توفر الموارد المالية لتأسيس عمل خاص	141	2.7	5032	97.3
11	الملل من كثرة البحث عن عمل	112	2.2	5061	97.8
12	عدم اجتياز اختبار التخصص أو الاختبارات المهنية لمزاولة المهنة	63	1.2	5110	98.8
13	عدم توفر فرص عمل مناسبة	40	0.8	5133	99.2
14	أنشطة منزلية	31	0.6	5142	99.4
15	التقاعد	4	0.1	5169	99.9
16	العجز أو الإعاقة أو أسباب صحية	3	0.1	5170	99.9

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (10) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب أسباب عدم العمل.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (14).

#### 7.4 طرق البحث عن العمل:

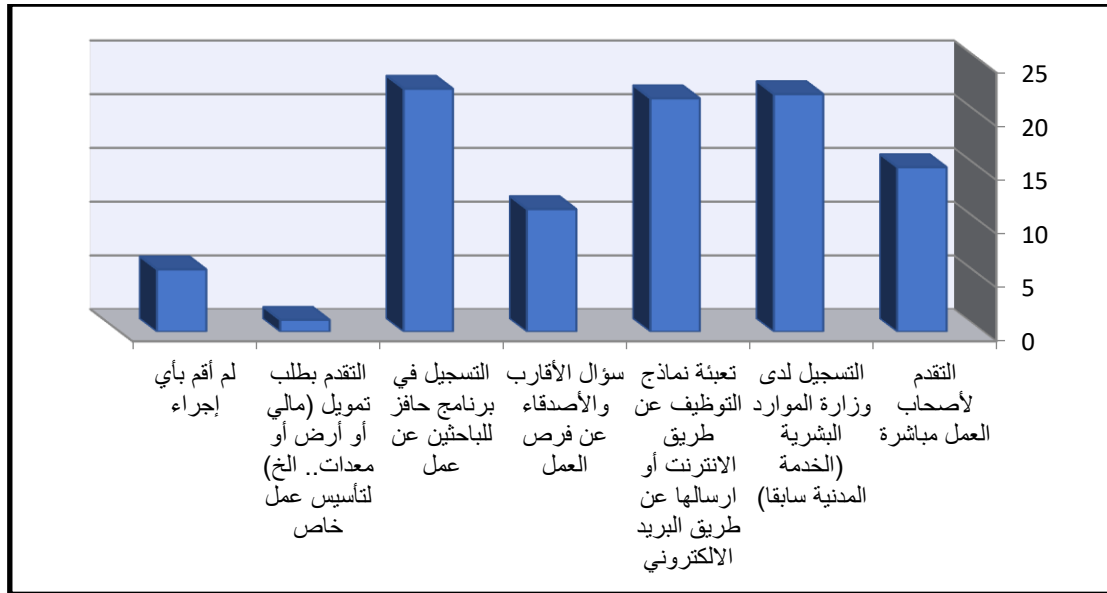
تشير نتائج الدراسة إلى أن الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) عن العمل اتبعن عدة طرق للبحث عن العمل، كما يظهر في الجدول رقم (15) والشكل رقم (11)؛ حيث تبين أن أكثر الطرق للبحث عن العمل تمثلت في التسجيل في برنامج حافز للباحثين عن العمل بنسبة 22.8%، ويرجع السبب في ارتفاع النسبة هنا؛ لأن برنامج حافز عبارة عن دعم مالي للعاطلين والباحثين عن العمل يصرف لمدة سنة، إضافة إلى أن التسجيل في البرنامج لا يتطلب بعض الشروط مثل اجتياز الاختبارات المهنية؛ لذلك نجد معدل التسجيل من قبل الإناث السعوديات في حافز أعلى من الطرق الأخرى، كما نشير إلى أنه يقبل الفئات العمرية من 15-60 سنة بمختلف المؤهلات العلمية .

أما في المرتبة الثانية فنجد أن من أهم طرق البحث عن العمل لدى الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) التسجيل لدى وزارة الموارد البشرية (جدارة الخدمة المدنية سابقاً)، ومثلت ما نسبته 22.1% من إجمالي العينة المدروسة، ويتطلب التسجيل فيها والتقديم على بعض فرص العمل الحكومية اجتياز بعض الاختبارات المهنية حسب التخصصات النظرية والطبية والهندسية والإدارية. في حين نجد أن في المرتبة الثالثة جاءت تعبئة نماذج التوظيف عن طريق الإنترنت أو إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني بنسبة 21.7%، أما في المرتبة الرابعة فنجد أن من تقدمت لأصحاب العمل مباشرة مثلت ما نسبته 15.3%، أما من استعانت بسؤال الأقارب والأصدقاء عن فرص العمل فشكّلت ما نسبته 11.4% من طرق البحث عن عمل، يليها من لم تقم بأي إجراء بنسبة 5.8%، في حين كانت أقل طرق للبحث عن العمل هي التقدم بطلب تمويل (مالي أو أرض أو معدات... الخ)؛ لتأسيس عمل خاص بنسبة 1.1%، ويرجع السبب في انخفاض نسبة هذه الطريقة عن الطرق الأخرى بسبب عدم التأكد والثقة من نجاح المشروع، وفي حالة الخسارة يترتب على ذلك بعض الالتزامات المالية؛ لذلك أغلب الإناث السعوديات العاطلات تبتعد عن هذه الطريقة.

جدول رقم (15) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب طرق البحث عن العمل.

النسبة	العدد	طرق للبحث عن العمل
15.3	2149	التقدم لأصحاب العمل مباشرة
22.1	3098	التسجيل لدى وزارة الموارد البشرية (الخدمة المدنية سابقا)
21.7	3055	تعينة نماذج التوظيف عن طريق الإنترنت أو إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني
11.4	1603	سؤال الأقارب والأصدقاء عن فرص العمل
22.6	3180	التسجيل في برنامج حافز للباحثين عن عمل
1.1	150	التقدم بطلب تمويل (مالي أو أرض أو معدات.. الخ) لتأسيس عمل خاص
5.8	821	لم أقم بأي إجراء
<b>100</b>	<b>14056</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (11) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب طرق البحث عن العمل.

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (15).

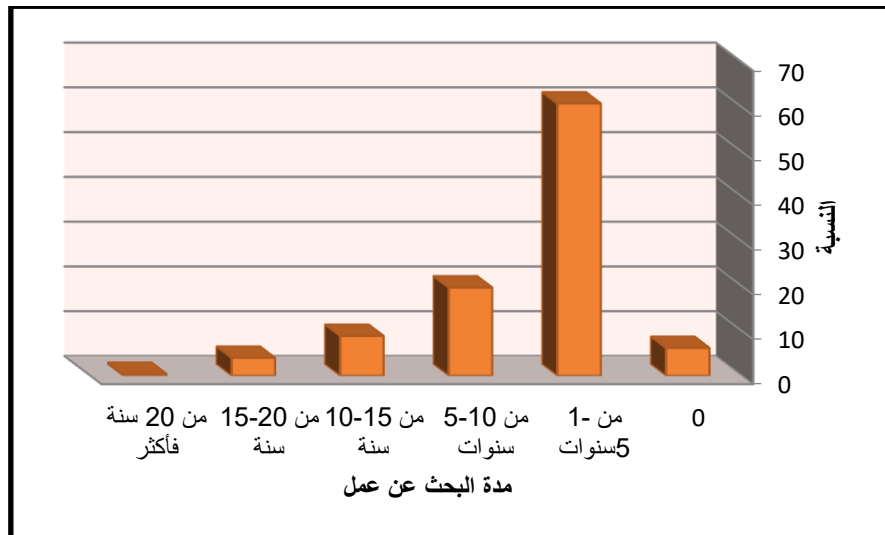
وبالنظر إلى الجدول رقم (16) والشكل رقم (12) يتبين أن المدة التي قضتها السعوديات (15 سنة فأكثر) في البحث عن العمل تمثلت النسبة الأعلى في المدة التي تتراوح ما بين 1-5 سنوات بنسبة 60.8%، يليها من 5-10 سنوات بنسبة 19.7%، ثم المدة التي تتراوح ما بين 11-15 سنة بنسبة 8.9%، أما من لم يبحثوا عن عمل فبلغت نسبتهم حسب عينة الدراسة 6.2%،

وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنَّ الأغلبية من الخريجات حديثاً لم تتجاوز فترة تخرجها شهرين كما ذكر في الاستجابات من عينة الدراسة، إضافة إلى أنَّ مجموعة منهن وبنسبة ضئيلة 0.8% أشارت إلى أنَّها لا ترغب في العمل، في حين من استمر بحثن عن العمل للمدة التي تتراوح ما بين 15-20 سنة شكَّلت ما نسبته 4% من عينة الدراسة، ونجد أنَّ نسبة منخفضة استمرت بالبحث عن العمل لمدة أكثر من 20 سنة بنسبة 0.4% من إجمالي عينة الدراسة من الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) عن العمل.

جدول رقم (16) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب مدة البحث عن العمل.

النسبة	العدد	مدة البحث عن العمل
6.2	320	0
60.8	3146	1-5 سنوات
19.7	1018	5-10 سنوات
8.9	462	11-15 سنة
4	206	16-20 سنة
0.4	21	20 سنة فأكثر
100	5173	الإجمالي

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج استبانة الدراسة.



شكل رقم (12) توزيع الإناث السعوديات العاطلات (15 سنة فأكثر) حسب مدة البحث عن العمل.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (16).

### 5. النتائج والتوصيات:

خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- تبين أنَّ أكثر من ثلثي العينة بما نسبته 67.9% من الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) يتركزن بالعمل بالنشاط التعليمي والطبي والصحي.

- كما تبين حسب نتائج الدراسة أنَّ العاملات من الإناث السعوديات حسب التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية تتركز العاملات في قطاع الأنشطة الثلاثية أو الخدمية؛ حيث بلغت نسبة المشتغلات في هذا القطاع 98.5% من إجمالي عينة الدراسة على مستوى المملكة.

- كما نجد أنَّ مؤشر جيبس مارتن لتنوع النشاط الاقتصادي للإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) في المملكة العربية السعودية قد بلغ 0.69، وتراوحت قيمة المؤشر في مناطق المملكة ما بين (0.77- 0.58).

- وكذلك تشير النتائج إلى أنَّ أغلبية الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) وبنسبة 76.1% يعملن في القطاع الحكومي.

- وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ الإناث السعوديات العاملات (15 سنة فأكثر) يحصلن على مستوى دخل جيد بما نسبته 36.6%؛ حيث يتراوح ما بين 10001-15000 ريالاً. كما أنَّ الدخل يحصلن عليه بشكلٍ شهري بما نسبته 96.8% من إجمالي عينة الدراسة.

- تبين أنَّ 43.5% من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) من العاملات بأجر. بينما مثَّلت العاطلات ولم يسبق لهن العمل ما نسبته 32.6%، من إجمالي عينة الدراسة.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أنَّ من أسباب عدم العمل عدم ملائمة العمل للتخصص العلمي بنسبة 18.2%، يليها بسبب الالتحاق بالدراسة أو برنامج تدريبي بنسبة 11.7%. كما تبين أنَّ أهم الطرق للبحث عن عمل تمثَّلت في التسجيل في برنامج حافز بنسبة 22.6%، والتسجيل لدى وزارة الموارد البشرية بنسبة 22.1%، وكما اتضح أنَّ ما يقارب من ثلثي عينة الدراسة تراوحت مدة البحث عن عمل من 1-5 سنوات وبنسبة 60.8%.

#### بناء على النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة صيغت التَّوصيات على النحو الآتي:

- اتضح من نتائج الدراسة تركيز أكثر من نصف عينة الدراسة من الإناث السعوديات العاملات في النشاط التعليمي بنسبة 50.8% والنشاط الطبي والصحي بنسبة 17.1% وانخفاض نسبة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذلك توصي الدراسة العمل على زيادة المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) في القطاعات الاقتصادية التي تنخفض فيها معدلات المشاركة، وذلك عن طريق التخطيط لاستقطابهن للعمل في هذه القطاعات ومواجهة المعوقات والمشكلات التي تمنع التحاقهن في هذه النشاطات.

- أبانت نتائج الدراسة انخفاض مساهمة القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) بنسبة 19.5% مقارنة بالقطاع الحكومي بنسبة 76.1%؛ حيث كانت نسبة اللاتي يعملن في القطاع الخاص منخفضة ودون المأمول في أغلب مناطق المملكة الإدارية؛ لذلك توصي الدراسة بمساهمة القطاع الخاص بتوفير فرص عمل متنوعة والمساهمة برفع المستوى الاقتصادي للإناث السعوديات.

- زيادة دور القطاع الخاص في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم وتساعد بتوظيف المرأة السعودية، مثل: الأنشطة السياحية والصناعية في المناطق الإدارية الأقل نمواً، وذلك من أجل استقطاب العاطلات عن العمل والاستفادة من استثمار طاقتهن في هذه المجالات، وخصوصاً أنَّ أغلبية العاطلات السعوديات كما اتضح من نتائج الدراسة حاصلات على تعليم جامعي، والفئة العمرية الأعلى للعاطلات وبنسبة 46.9% تقع ما بين 20-29 سنة، إضافة إلى تخفيف الضغط على المناطق الرئيسية، والعمل على توازن الفرص وتنوعها في المناطق الإدارية.

- إيجاد نوع من الملائمة والتوازن بين مخرجات التعليم من الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر) واحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

- الاستمرار في بذل المزيد من الجهود في ضوء رؤية 2030 بهدف تحقيق زيادة معدل مشاركة الإناث السعوديات (15 سنة فأكثر)، والعمل على تخفيض نسبة البطالة بين الإناث السعوديات، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية للحد من البطالة بين الإناث.

## 6. المراجع:

### 1.6. المراجع العربية:

- إبراهيم، عيسى علي، (1999م)، "الأساليب الإحصائية والجغرافيا"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- أبو عيانة، فتحي محمد، (1993م) جغرافية السُّكَّان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجغرافية، الإسكندرية.
- البلاسي، بسمة إبراهيم رمضان، (2016م) "الإناث العاملات في محافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.
- الجاسر، هدى محمد، (2003م)، "القوى العاملة النسائية السعودية دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للنبات، الرياض.
- الحربي، نوال حجي، الخريف، رشود محمد، (2014م)، "البطالة في المملكة العربية السعودية تطور معدلاتها وتباينها الجغرافي وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية"، بحوث جغرافية، رقم 106، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.
- الحربي، نوال حجي، (2016م)، "عوامل البطالة في مدينة الرياض الخصائص والآثار"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (32)، العدد (65)، ص 91-132، الرياض.
- حسنين، مختار محمد مختار، (2017م) التركيب الاقتصادي للسكان بمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أسيوط، مصر.
- الخريف، رشود محمد، (2000م-أ)، "معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مستوياتها وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة فيها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد (26)، العدد (99)، ص 171-218، جامعة الكويت، الكويت.
- الخريف، رشود محمد، (2000م-ب)، "القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية"، بحوث جغرافية، رقم 41، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.
- الخريف، رشود محمد، (2008م)، "السُّكَّان المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخريف، رشود، شيخة التميمي، غادة الملحم، (2016م)، "قوة العمل النسائية حجمها ومعدلات نموها وتعطلها ومشاركتها الاقتصادية"، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد (8)، ص 210-264.
- الدوسري، حورية صالح جمعة، (2004م)، "إسهام الإناث السعوديات في قوة العمل"، بحوث جغرافية، رقم 62، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.

- شلضم، أيمن أحمد، (2016م)، "الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة السعودية وتخطيطها ومستقبلها"، بحوث جغرافية، رقم 112، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.
- عزاز، لطفي كمال، (2017م)، الحالة العملية للمرأة العمالية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، السنة 28، العدد 111، ص 1607-1641.
- القحطاني، محمد مفرح (1425هـ)، "البطالة في المملكة العربية السعودية: أبعادها المكانية ولامحها الديمغرافية والاجتماعية"، سلسلة بحوث جغرافية (66)، الجمعية الجغرافية السعودية.
- القيسي، أسيل، إبراهيم طالب (2010م)، القوى العاملة الأثوية في قضاء الرصافة دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- الكعبي، علي، وشاكر الأميري، (2018م)، "بطالة الشباب في العراق لعام 2016: التفاوت والتحليل المكاني"، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد (27)، ص 147-169، العراق.
- الهاجري، نورة عبدالله. (2018م) القوى العاملة السعودية في المنطقة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فيصل، الأحساء.

- الهيئة العامة للإحصاء. (1999م)، مسح القوى العاملة لعام 1999م.

- الهيئة العامة للإحصاء. (2009م)، مسح القوى العاملة لعام 2009م.

- الهيئة العامة للإحصاء. (2018م) "الكتاب الإحصائي السنوي".

- الهيئة العامة للإحصاء. (2019م)، مسح القوى العاملة لعام 2019م.

- الهيئة العامة للإحصاء. (2022م)، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2022م.

● موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط

<https://www.mep.gov.sa/ar>

● موقع الهيئة العامة للإحصاء

<https://www.stats.gov.sa/>

● موقع هيئة المساحة الجيولوجية السعودية

<https://sgs.org.sa/>

2.6. المراجع الأجنبية:

- Tasnim, M., Hossain, M. Z., & Enam, F. (2017). Work-Life Balance: Reality Check for the Working Women of Bangladesh. Journal of Human Resource and Sustainability Studies. Vol.5 No.1, p:75-86.

- Steven. k. Thompson, (2012). Sampling, Third Edition, p:59-60.

- Surjit S. Bhalla,2012." Labour Force Participation of Women in India: Some facts, some queries" ASIA RESEARCH CENTRE WORKING PAPER 40.
- United Nation Development Programme (UNDP). (2015): Millennum Development Goals and Beyond 2015, New York, USA.
- ILO data  
<https://ilostat.ilo.org/>
- World Bank Open Data  
<https://data.worldbank.org/>

Doi: [doi.org/10.52133/ijrsp.v5.57.3](https://doi.org/10.52133/ijrsp.v5.57.3)